

أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق: الدور
الوسيط للوعي الضريبي

إعداد

ود احسان علي لامي

إشراف

أ.د. أسماء ابراهيم العمارنة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2026

The Impact of Digital Transformation on Reducing Tax Evasion in Iraq: The Mediating Role of Tax Awareness

Prepared by
Wed Ihsan Ali Lami

Supervised by
Prof. Dr. Asma'a Ibrahim Al-Amarneh

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Master's Degree in Accounting

Department of Financial and Accounting Sciences

Faculty of Business Departments

Middle East University

January, 2026

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق:

الدور الوسيط للوعي الضريبي".

للباحثة: ود احسان علي لامي.

وأجيزت بتاريخ: 2026/01/07.

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. أسماء إبراهيم العمارنه	مشرفاً	جامعة الشرق الاوسط	!لم
د. ايناس محمود العبود	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الاوسط	!لم
د. أيمن منصور الخزاعلة	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الاوسط	!لم
د. هنادي تركي البطاينة	عضواً من خارج الجامعة	جامعة البلقاء التطبيقية	!لم

تفويض

أنا **ود احسان علي لامي**، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً
للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: **ود احسان علي لامي**.

التاريخ: **2026/01/07**.

التوقيع:  **ود م**

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفتي المحترمة الاستاذ الدكتورة أسماء العمارنة، لما قدمته

من توجيه، دعم، وصبر خلال فترة إنجاز هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة الكرام على وقتهم وجهودهم.

وأخص بالشكر عائلتي وأصدقائي على التشجيع المستمر طوال رحلتي العلمية.

لكم جميعاً كل الامتنان

الباحثة

ود احسان علي لامي

الإهداء

إلى أمي...

إلى القلب الذي علّمني كيف يكون الحب بلا شروط،
وإلى اليد التي مسكت قلبي قبل أن تمسك خطواتي.

أمي...

كل مرة وقعتُ كنتِ ترفعيني،

وكل مرة خفتُ كنتِ أمانِي.

أهديكِ هذا الإنجاز لأنه يشبهك...

نقي، دافئ، وكلّه حب.

وفي هذه اللحظة...

اللحظة التي لا تورث ولا تُشتري،

التي دفعتُ ثمنها عمري وشبابي، سهري، خوفي، ودموعي...

اللحظة التي تحمل لهفة الوصول، ودمعة الحزن، وفرحة العمر...

هذه هي النهاية السعيدة لبدايات أعظم،

وفيها أصبح حلمي... حقيقة.

وإلى عائلتي التي أحاطت روعي بالطمأنينة،

وأصدقائي الذين أضافوا للحياة لونًا أخفّ وأجمل...

هذا النجاح لكم،

لكن لأمي... نبضه الأكبر، وحصته الأعرق

الباحث

ود احسان علي لامي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
قرار لجنة المناقشة.....	ب.....
تفويض.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
قائمة المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ح.....
قائمة الاشكال.....	ط.....
قائمة الملحقات.....	ي.....
قائمة الاختصارات.....	ك.....
الملخص باللغة العربية.....	ل.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	م.....

الفصل الأول :خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 المقدمة.....	1.....
2-1 مشكلة الدراسة.....	3.....
3-1 أهداف الدراسة.....	5.....
4-1 فرضيات الدراسة.....	5.....
5-1 أهمية الدراسة.....	7.....
6-1 أنموذج الدراسة.....	8.....
7-1 التعريفات الإصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة.....	9.....

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري.....	12.....
2-2 الدراسات السابقة.....	38.....
3-2 ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة.....	48.....

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1-3 تمهيد	49
2-3 منهج الدراسة.....	49
3-3 مجتمع الدراسة وعينتها	49
4-3 طرق جمع البيانات.....	50
5-3 أداة الدراسة.....	51
6-3 صدق وثبات أداة الدراسة	53
7-3 ملائمة الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	56
8-3 الأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل الاحصائي	60

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

1-4 مقدمة.....	62
2-4 وصف البيانات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.....	62
3-4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.....	65
4-4 اختبار فرضيات الدراسة.....	73

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 مقدمة.....	87
2-5 النتائج المتعلقة بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وأبعادها الفرعية.....	87
3-5 مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة.....	90
4-5 الاستنتاجات.....	95
5-5 التوصيات.....	96
قائمة المراجع	98
الملحقات.....	104

قائمة الجداول

رقم الفصل - رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	مصادر إعداد أنموذج الدراسة	9
1-3	الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في بناء الاستبيان	52
2-3	توزيع قيم إجابات أسئلة ليكرت الخماسية	52
3-3	درجات الارتباط الخطي فقرات المقياس بالدرجة الكلية	54
4-3	نتائج اختبار (Cronbach Alpha)	55
5-3	مصفوفة (Pearson) بين أبعاد المتغير المستقل	57
6-3	نتائج تحليل معامل التضخم (VIF) ومعامل التباين المسوح	58
7-3	نتائج اختبار (D-W)	59
8-3	نتيجة اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Normality Test)	60
1-4	التكرار والنسبة المئوية لوصف المتغيرات الشخصية والوظيفية	62
2-4	نتائج الإحصاء الوصفي تجاه أبعاد التحول الرقمي	65
3-4	نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد منظومة الفاتورة الرقمية	66
4-4	نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد المنصات الرقمية	67
5-4	نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد التواصل الرقمي	68
6-4	نتائج الإحصاء الوصفي تجاه الحد من التهرب الضريبي	70
7-4	نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه الوعي الضريبي	71
8-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى	73
9-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى	75
10-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	77
11-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة	78
12-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية	80
13-4	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة	82
14-4	قيم مؤشرات الملاءمة لنموذج المسارات	83
15-4	معاملات الأثر المباشر وغير المباشر والأثر الكلي للفرضية الرئيسية الرابعة	85

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الفصل - رقم الشكل
8	أنموذج الدراسة	1-1
19	خطوات التحول الرقمي	1-2
20	أبعاد التحول الرقمي	2-2
84	نتائج تحليل المسار للفرضية الرئيسة الرابعة	1-4

قائمة الملحقات

الصفحة	العنوان	الرقم
104	أداة الدراسة	1
109	الاساتذة محكمين الاستبيان	2

قائمة الاختصارات

A	Alpha
AMOS	Analysis of Moment Structures
Beta	Adjusted effect size
B	Effect size
CFI	Comparative Fit Index
Df	Degree of freedom
GFI	Goodness of Fit mus proximity
HO	hypothesis
IFI	Incremental Fit Index
NFI	Normed Fit Index
R	Correlation coefficient
RMSEA	Root mean square error of approximation
R ²	R-squared
Sig	Significant
Std	Standard deviation
SPSS	Statistical Package for Social Sciences
T-test	Statistical test
VIF	Variance inflation coefficient

أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق: الدور الوسيط للوعي الضريبي

إعداد

ود احسان علي لامي

إشراف

الأستاذ الدكتورة أسماء ابراهيم العمارنة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق بوجود الوعي الضريبي كمتغير وسيط، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي الدائرة المالية والشركات، ودائرة الرقابة في الهيئة العامة للضرائب في العراق البالغ عددهم (196) فرد، واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع (196) استبانة على الموظفين، وتم استرداد (175) استبانة جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. كما تم التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات باستخدام برمجية (SPSS)، بالإضافة الى برنامج التحليل الاحصائي المتقدم (AMOS).

وبعد إجراء عملية التحليل الاحصائي، توصلت الدراسة الى عدة نتائج أبرزها: وجود أثر للتحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي، كذلك وجود أثر للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، كما أشارت نتائج الدراسة الى وجود أثر وسيط ذو دلالة احصائية للوعي الضريبي في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، كان من أهمها: يُنصح بأن تقوم الهيئة العامة للضرائب بتحليل أنماط الإنفاق والتعاملات المالية بانتظام للكشف المبكر عن الأفعال الضريبية غير القانونية، كذلك ان تقدم الهيئة العامة للضرائب محتوى تعليمي مصور وفيديوهات توضيحية يساعد المكلفين على فهم كيفية تقديم الإقرارات الضريبية بشكل دقيق وسليم.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الحد من التهرب الضريبي، الوعي الضريبي، العراق.

The Impact of Digital Transformation on Reducing Tax Evasion in Iraq: The Mediating Role of Tax Awareness

Prepared by

Wed Ihsan Ali Lami

Supervised by

Prof. Dr.Asma'a Ibrahim Al-Amarneh

Abstract

The study aimed to investigate the impact of digital transformation dimensions (the digital invoice system, digital platforms, and digital communication) on reducing tax evasion in Iraq, considering tax awareness as a mediating variable. To achieve the study's objectives, a descriptive analytical method was employed. The study population consisted of employees from the financial department, companies, and the auditing department in the General Tax Authority in Iraq, totaling 196 individuals. The study utilized a comprehensive census method, distributing 196 questionnaires to the employees, of which 175 were retrieved, all of which were valid for statistical analysis. Statistical analysis and hypothesis testing were conducted using the (SPSS) software, in addition to the advanced statistical analysis program (AMOS).

After conducting the statistical analysis, the study concluded several key findings: There is an impact of digital transformation, through its dimensions (the digital invoice system, digital platforms, and digital communication), on reducing tax evasion, as well as an effect of tax awareness in limiting tax evasion. The results also indicated a statistically significant mediating effect of tax awareness in the relationship between digital transformation and the reduction of tax evasion in Iraq.

Furthermore, the study offered several recommendations, the most important of which is that the General Tax Authority should regularly analyze spending patterns and financial transactions for early detection of illegal tax actions. Additionally, the Authority should provide educational content in the form of videos and illustrations to help tax payers understand how to accurately and properly submit tax returns.

Keywords: Digital Transformation, Reducing Tax Evasion, Tax Awareness, Iraq.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 المقدمة

تُعتبر الضرائب أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتغطية أعبائها العامة وتمويل الخزينة العمومية، فهي تمثل اقتطاعاً مالياً إجبارياً من الذمة المالية للأفراد والشركات (Xie & Huang, 2023)، وتهدف إلى تحقيق أهداف تنموية معينة وضعتها الدولة، والتي تشمل مجموعة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تُستخدم الإيرادات الضريبية لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية (دعباس، 2022). ومع ذلك، غالباً ما يلجأ المكلف إلى تصرفات معينة من أجل التهرب من الضريبة، فقد أضحى التهرب الضريبي موضوعاً رئيسياً يتصدر اهتمامات المسؤولين والخبراء، نظراً للآثار السلبية الخطيرة التي يتركها على الاقتصاد والمجتمع (Amzuică et al., 2023).

تزايدت معدلات التهرب الضريبي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وقد دق الخبراء ناقوس الخطر بشأن آثار هذه الظاهرة على القطاع الضريبي، حيث أدت إلى انخفاض فعالية النظام الضريبي وزيادة الأعباء على الملتزمين بالضرائب، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من بينها عدم نجاعة الإصلاحات والسياسات المعمول بها لمواجهة التهرب الضريبي، فالكثير من الأنظمة الضريبية تعاني من التعقيد، مما يدفع المكلفين إلى البحث عن طرق للتهرب من الالتزامات (قادر، 2024)، بالإضافة إلى ذلك، تساهم قلة الوعي الضريبي وعدم الثقة في كيفية صرف الحكومة للإيرادات الضريبية في نقشي هذه الظاهرة (العبادلة وبهاليل، 2024).

يتطلب التصدي للتهرب الضريبي اتخاذ إجراءات شاملة ومتكاملة لتبسيط الأنظمة الضريبية وجعلها أكثر وضوحًا للمكلفين، وحملات توعوية وورش عمل تعليمية، وتوفير معلومات واضحة ومباشرة حول كيفية حساب الضرائب، والالتزامات المترتبة على المكلفين، مما يساعد المكلفين على فهم أهمية دفع الضرائب وكيفية استخدامها في تحسين الخدمات العامة (Nguyen et al., 2024)، حيث تشير الدراسات الى ان زيادة مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يسهم في خلق الثقة المتبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية، وإدراكه بأن هذه الأموال تعود إليه وإلى الدولة بالنفع من خلال إقامة مشاريع وإعادة توزيع الدخل (بوشملة وسليمانى، 2023). لهذا، بات من الضروري أن تسعى الدول نحو تطوير آليات جديدة تتناسب مع التقدم التكنولوجي وتكون أكثر فعالية في معالجة التهرب الضريبي (أبوالعينين، 2023).

وفي هذا السياق، قامت العديد من الدول باللجوء إلى الرقمنة والتحول الرقمي وتوظيفه في القطاع المالي الضريبي، ويشير التحول الرقمي إلى تبني منظمات الأعمال للتقنيات الرقمية بهدف تحقيق أهداف مشتركة تسهم في زيادة الكفاءة، وسرعة الوصول إلى البيانات، مما يساعد على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة (إيدر، 2021). كما تتمثل مزايا التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستخدمين ومتخذي القرارات، ويعزز من الكفاءة والفعالية في تنفيذ العمليات (Abd El-Aleem, 2024). كما يعتبر أداة قوية لتحسين الكفاءة والشفافية في الأنظمة الضريبية، مما يسهم في تعزيز الامتثال وتقليل الفساد والتهرب الضريبي (Yamen et al., 2022).

في ضوء ما سبق تأتي هذه الدراسة للتعرف الى أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بوجود الوعي الضريبي كمتغير وسيط في العراق.

1-2 مشكلة الدراسة

في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، يحتل ملف الإصلاح الضريبي أولويات السياسات الحكومية في العراق كخطوة حاسمة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، التي لا تزال تشكل العمود الفقري للموازنة العامة، ويعتبر التهرب الضريبي من أبرز التحديات المالية التي تواجه العراق، حيث يمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، فقد تزايدت آثار التهرب الضريبي بشكل ملحوظ، مما دفع المختصين إلى البحث عن حلول فعّالة لتقليل من هذه الظاهرة، حيث يتسبب التهرب الضريبي في فقدان إيرادات حكومية هامة، مما يؤثر سلباً على قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية اللازمة للتنمية، لذا، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات مبتكرة تتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة (الهاشمي، 2025).

وتشر الدراسات الى ان زيادة مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين يسهم في خلق الثقة المتبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية، وإدراكه بأن هذه الأموال تعود إليه وإلى الدولة بالنفع من خلال إقامة مشاريع وإعادة توزيع الدخل (بوشملة وسليمانى، 2023)، فعندما يعلم المكلفون أن الضرائب تُستخدم بشكل فعّال وشفاف، فإن ذلك يعزز من شعورهم بالمسؤولية ويشجعهم على الالتزام بدفع الضرائب بدلاً من التفكير في طرق للتهرب منها (Nguyen et al., 2024).

في هذا السياق، يُعتبر التحول الرقمي أداة رئيسية لتحقيق إصلاحات فعّالة في النظام الضريبي، من خلال تبني نظام الإدارة الرقمية، مما قد يساعد على تعزيز الامتثال الضريبي وفي إعادة بناء الثقة بين الدولة والمكلفين بالضرائب، مما يعزز من الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة (Abd El-Aleem, 2024).

بالرغم من أن العديد من الدراسات السابقة قد تناولت التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي، إلا أن هناك نقصاً في الأدبيات التي تربط بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي

من خلال الوعي الضريبي كمتغير وسيط، وخاصة في العراق، كما أن معظم الدراسات التي تم إجراؤها في هذا المجال قد ركزت على أهمية التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي فقط، بينما غفلت عن دور الوعي الضريبي كمتغير وسيط في الربط بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي، وهذا ما يبرز الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى ملئها.

وعليه تهدف هذه الدراسة للبحث في أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بوجود الوعي الضريبي كمتغير وسيط في العراق، وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

السؤال الرئيسي الأول: هل أثر التحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر لمنظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق؟
2. هل يوجد أثر للمنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق؟
3. هل يوجد أثر للتواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد أثر للتحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على الوعي الضريبي في العراق؟

السؤال الرئيسي الثالث: هل يوجد أثر للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق؟

السؤال الرئيسي الرابع: هل يوجد أثر وسيط للوعي الضريبي في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق؟

3-1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي الأول: التعرف على أثر التحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية،

المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق. ويتفرع عنه

الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أثر منظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

2. التعرف على أثر المنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

3. التعرف على أثر التواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

الهدف الرئيسي الثاني: التعرف على أثر التحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية،

المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على الوعي الضريبي في العراق.

الهدف الرئيسي الثالث: التعرف على أثر الوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

الهدف الرئيسي الرابع: التعرف على أثر الوعي الضريبي كمتغير وسيط في العلاقة بين التحول

الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-1 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة واسئلتها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الاولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)

للتحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في

الحد من التهرب الضريبي في العراق.

ويتفرع الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمنظومة الفاتورة الرقمية

في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للمنصات الرقمية في

الحد من التهرب الضريبي في العراق.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتواصل الرقمي في الحد

من التهرب الضريبي في العراق.

الفرضة الرئيسية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)

للتحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على

الوعي الضريبي في العراق.

الفرضة الرئيسية الثالثة (H03): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)

للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

الفرضة الرئيسية الرابعة (H04): لا يوجد اثر وسيط ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة

احصائية ($\alpha=0.05$) للوعي الضريبي في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب

الضريبي في العراق.

1-5 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

أولا الأهمية العلمية

تبرز الأهمية العلمية للدراسة في تقديم فهم أعمق للأبعاد المختلفة للتحويل الرقمي وتأثيراتها على النظام الضريبي في العراق، فمن خلال تحليل أثر منظومة الفاتورة الرقمية، والمنصات الرقمية، والتواصل الرقمي، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالضرائب والتحول الرقمي، كما تساعد في تحديد العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي، مما يوفر قاعدة علمية قوية لدراسات مستقبلية.

أيضاً تكمن أهمية الدراسة العلمية في فهم كيف يمكن أن يلعب الوعي الضريبي دوراً وسيطاً في تعزيز العلاقة بين التحويل الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق، مما سيسهم في تصميم استراتيجيات أفضل للحد من التهرب الضريبي وتعزيز ثقافة الامتثال الضريبي في المجتمع، وعلى الرغم من تناول عدد من الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة، إلا أنه يوجد نقص في الدراسات التي تتناول تأثير الوعي الضريبي كوسيط في العلاقة بين التحويل الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق.

بالإضافة إلى ذلك تعزز هذه الدراسة من الأسس النظرية التي تدعم الابتكارات في السياسات الضريبية، وتساعد الباحثين وصناع القرار في فهم العلاقة بين التكنولوجيا والامتثال الضريبي، وجعلها مرجعاً مهماً في الدراسات الأكاديمية والمهنية في هذا المجال.

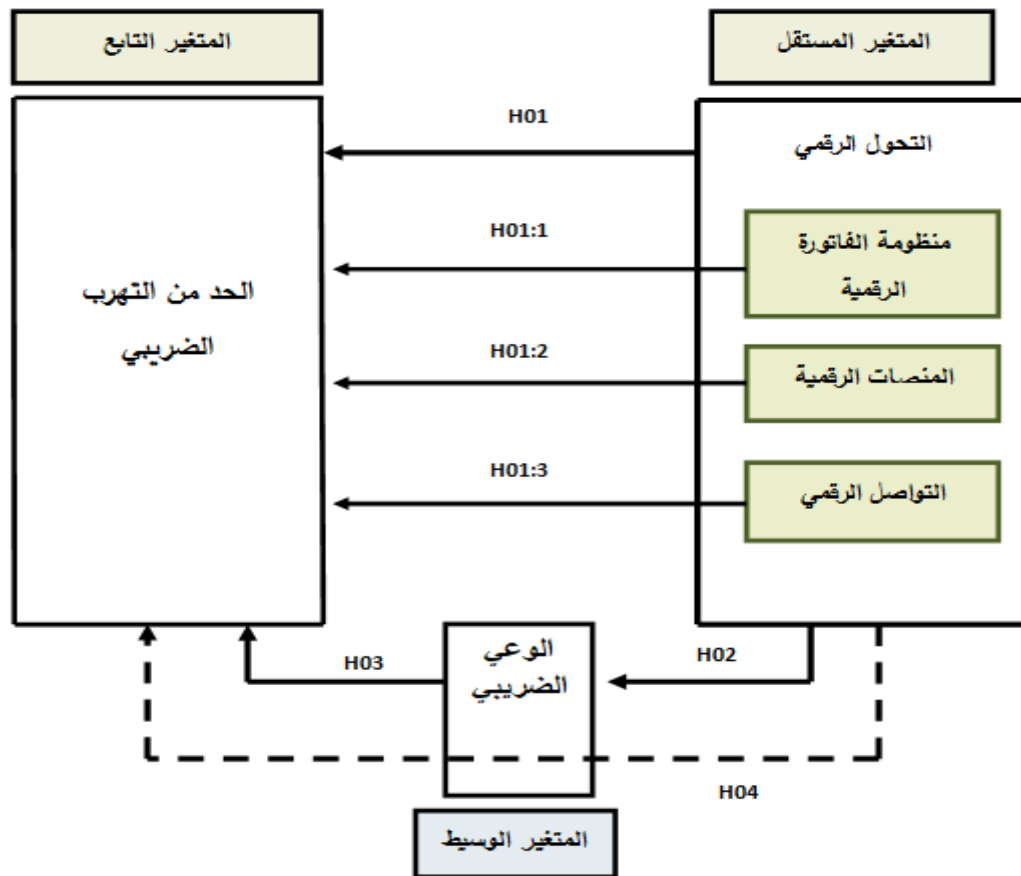
ثانيا الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم توصيات للهيئة العامة للضرائب في العراق من أجل تحسين النظام الضريبي، فمن خلال فهم أثر التحويل الرقمي على التهرب الضريبي والوعي الضريبي، يمكن للهيئة العامة للضرائب تطوير استراتيجيات فعّالة لتعزيز الامتثال وتقليل التهرب، كما تسلط

الدراسة الضوء على فعالية المنصات الرقمية والفواتير الإلكترونية في تحسين كفاءة العمليات الضريبية، كذلك تساعد النتائج على توجيه السياسات الحكومية نحو تعزيز الوعي الضريبي من خلال حملات توعوية مستهدفة، بالإضافة إلى بيان أهمية الامتثال الضريبي، مما يسهم في التخفيف من التهرب الضريبي ويزيد من الإيرادات الحكومية.

6-1 أنموذج الدراسة

يتكون أنموذج الدراسة من المتغير المستقل (التحول الرقمي) وأبعادها المقاسة بها، والمتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي)، والمتغير الوسيط (الوعي الضريبي)، والشكل رقم (1-1) يوضح هيكل أنموذج الدراسة الحالي:



الشكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مجموعة من الدراسات السابقة، كما هو موضح في الجدول رقم (1-1).

الجدول رقم (1-1) مصادر إعداد أنموذج الدراسة

المتغير	الابعاد	المصادر
المتغير المستقل: التحول الرقمي	البُعد الأول: منظومة الفاتورة الرقمية	(قادر، 2024)
	البُعد الثاني: المنصات الرقمية	(العبادلة وبهاليل، 2024)
	البُعد الثالث: التواصل الرقمية	(العبادلة وبهاليل، 2024)
المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي		(Amzuică et al., 2023)
المتغير الوسيط: الوعي الضريبي		(Nguyen et al., 2024)

7-1 التعريفات الإصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

التحول الرقمي: عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتطوير العمليات الضريبية، مما

يسهم في زيادة الكفاءة والشفافية وتسهيل الوصول إلى الخدمات الضريبية، ويتضمن التحول

الرقمي تطبيق أنظمة تقنية جديدة، مثل الفواتير الإلكترونية والبيانات الكبيرة، لتحسين إدارة

الضرائب وتعزيز تجربة الممولين بهدف تقليل إجراءات المعاملات الورقية، وتعزيز التواصل

بين الإدارة الضريبية والمكلفين، مما يؤدي إلى تحسين الامتثال الضريبي وزيادة الإيرادات.

(Abd El-Aleem, 2024).

ويعرف إجرائيًا على أنه: تبني وتطبيق الهيئة العامة للضرائب التقنيات الرقمية الحديثة لتحسين

أداء العمليات والأنظمة بهدف زيادة الكفاءة والشفافية وتقليل التهرب الضريبي من خلال

تحسين توثيق المعاملات وربط الجهات الضريبية وتسهيل التواصل مع المكلفين عبر حلول

إلكترونية متكاملة، واعتماد الفاتورة الرقمية، تطوير المنصات الرقمية، وتعزيز قنوات التواصل

الرقمي. وتم قياسه من خلال الابعاد التالية:

منظومة الفاتورة الرقمية: استخدام الفواتير الإلكترونية بدلاً من الفواتير الورقية التقليدية لتعزيز سرعة إصدار الفواتير ومعالجتها، مما يسهل تتبع المعاملات المالية ويقلل من الأخطاء البشرية (قادر، 2024).

وتعرف إجرائيًا على أنها: اعتماد الهيئة العامة للضرائب منظومة الفاتورة الرقمية لضمان توثيق كل المعاملات الضريبية بدقة وشفافية، حيث تعمل الهيئة باستمرار على تحديث هذه المنظومة لتواكب التطورات وتعمم استخدامها بين المكلفين بهدف تقليل التهرب الضريبي. وتم قياسها من خلال عدد من فقرات الاستبانة (1-5).

المنصات الرقمية: الأدوات والتطبيقات التي تستخدمها الإدارة الضريبية لتقديم الخدمات للمكلفين بطريقة أكثر سهولة وفاعلية، وتشمل هذه المنصات مواقع الويب والتطبيقات الهاتفية التي تتيح للمستخدمين الوصول إلى المعلومات الضريبية، وتقديم الطلبات، والاستفسارات بشكل مباشر، مما يساعد على زيادة الوعي الضريبي والامتثال (العبادلة وبهاليل، 2024).

ويعرف إجرائيًا على أنه: اعتماد الهيئة العامة للضرائب منصات رقمية متطورة لربط الجهات المعنية وتبادل البيانات بدقة وأمان، مع الحرص على حماية خصوصية المعلومات عبر تقنيات تشفير حديثة لتسريع استجابة الخدمات وتقليل الإجراءات اليدوية وتحسين الأداء ورفع جودة الخدمات المقدمة. وتم قياسها من خلال عدد من فقرات الاستبانة (6-10).

التواصل الرقمي: استخدام الوسائل التكنولوجية لتسهيل الاتصال بين الإدارة الضريبية والمكلفين، ويتضمن ذلك استخدام البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات الرسائل النصية لتبادل المعلومات والأخبار الضريبية، مما يعزز من سرعة الاستجابة للاستفسارات المكلفين الحصول على الدعم الفوري (العبادلة وبهاليل، 2024).

ويعرف إجرائيًا على أنه: توفير الهيئة العامة للضرائب قنوات اتصال رقمية فعالة وسريعة مع المكلفين مثل البريد الإلكتروني والرسائل النصية، دعماً للتواصل المباشر والميسر، وتوعية وتعريف المكلفين بالقوانين والتعليمات الضريبية، وتحسين الردود بما يعزز الشفافية والثقة. وتم قياسه من خلال عدد من فقرات الاستبانة (11-15).

الحد من التهرب الضريبي: مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تقليل أو القضاء على محاولات الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة، ويتضمن ذلك تعزيز الأنظمة الضريبية من خلال تحسين آليات المراقبة والتفتيش، وتبسيط الإجراءات الضريبية لتشجيع الامتثال (Amzuică et al., 2023).

وتعرف إجرائيًا على أنها: مجموعة الجهود والإجراءات التي تعتمدها الهيئة العامة للضرائب لتعزيز الامتثال الضريبي من خلال تطوير آليات الرصد وتحليل بيانات المكلفين، واستخدام التقنيات المتقدمة لمراقبة الالتزام، وتطبيق العقوبات الرادعة، وتقليص الثغرات التشريعية لوقف الممارسات الضريبية غير القانونية. وتم قياسه من خلال عدد من فقرات الاستبانة (16-25).

الوعي الضريبي: درجة فهم الأفراد والشركات لحقوقهم وواجباتهم الضريبية، ويتضمن هذا الوعي معرفة القوانين الضريبية والإجراءات المطلوبة لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب (Nguyen et al., 2024).

وتعرف إجرائيًا على أنها: إدراك المكلفين لمسؤولياتهم المالية تجاه الدولة والمجتمع، وفهم حقوقهم وواجباتهم الضريبية، حيث تعزز الهيئة العامة للضرائب الوعي الضريبي من خلال نشر المعلومات الواضحة وتنفيذ حملات توعية مستمرة، واستخدام وسائل التواصل الرقمي والإعلامي بهدف الوعي إلى تحفيز الالتزام الطوعي وتعزيز ثقة المكلفين بنزاهة النظام الضريبي وشفافيته، ما يقلل من التهرب الضريبي. وتم قياسه من خلال عدد من فقرات الاستبانة (26-35).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

تناول هذا الفصل المفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تم التطرق إلى مفهوم التحول الرقمي وأهميته، والتطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي وأساليب الحد منه، ثم توضيح مفهوم الوعي الضريبي وأهميته، بعدها تم عرض عدد من الدراسات السابقة، وفي ختام الفصل تم تقديم بما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

2-1 الإطار النظري

2-1-1 المبحث الأول: الإطار النظري

2-1-1-1 التحول الرقمي

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، مما دفع المؤسسات إلى تبني التحول الرقمي كركيزة أساسية لتطوير العمليات والخدمات وتحسين تجربة العملاء، فالتحول الرقمي ليس مجرد إدخال تكنولوجيا جديدة بل تغيير جذري في طريقة التفكير والعمل داخل المنظمة مما يعزز من كفاءتها وتنافسيتها في السوق (Nurkumalawati et al, 2024). وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم وأهمية وأهداف التحول الرقمي، بالإضافة إلى أبعاده وتحدياته.

2-1-1-2 مفهوم التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من المفاهيم الحديثة التي تعكس الإجراءات المبتكرة التي تتبناها المؤسسات في العصر الحالي، بهدف تحسين الأداء وكفاءة الخدمات المقدمة (Aisyah et al., 2023)، ويشمل التحول الرقمي استخدام التقنيات الرقمية في إنجاز المهام، حيث أصبحت المؤسسات تتنافس فيما

بينها على تحويل خدماتها وأنظمتها إلى شكل رقمي بالكامل بهدف تحسين الخدمات لكسب رضا العملاء وتوفير الوقت والجهد عليهم (المدني والدروقي، 2024).

يُعد التحول الرقمي من المفاهيم الحديثة التي تكتسب أهمية متزايدة في عالم الأعمال والتكنولوجيا. وقد أشار كل من (Chen & Kim (2023) إلى أن التحول الرقمي هو عملية شاملة تتضمن استخدام التكنولوجيا لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة في المؤسسات.

في السياق نفسه، أشار (Awad & Martín-Rojas (2024) إلى أن التحول الرقمي يمثل تغييرًا جذريًا في الطريقة التي تعمل بها المؤسسات، ويتضمن ذلك دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب العمل، مما يؤثر على كيفية تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء. كما أوضح (Utama et al. (2024) أن التحول الرقمي يمثل تحولًا ثقافيًا يتطلب من المؤسسات تبني عقلية جديدة ومهارات رقمية متقدمة، يتطلب ذلك تغييرات في كيفية التفكير والتعامل مع البيانات والمعلومات، مما يساهم في تحسين اتخاذ القرارات ويعزز من مرونة الأعمال.

التحول الرقمي هو عملية شاملة تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب العمل داخل المؤسسات، مما يؤدي إلى تغيير جذري في كيفية تقديم الخدمات وإدارة العمليات. يتطلب هذا التحول تغييرًا في الثقافة التنظيمية والتفكير الاستراتيجي، وهو ما يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية والكفاءة (Awad & Martín-Rojas, 2024). وقد عرف محمد (2022) التحول الرقمي بأنه عملية إعادة تصميم الأعمال من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الأداء وزيادة القيمة المقدمة للعملاء. فيما عرف الكرداوي والحريري (2023) التحول الرقمي بأنه نهج استراتيجي يتطلب من المؤسسات إعادة التفكير في كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والابتكار. أما (Khuc et al. (2023) فقد عرف التحول الرقمي بأنه عملية شاملة تتضمن دمج التقنيات الرقمية في

جميع جوانب الأعمال، مما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز تجربة العملاء. يبرز هذا التعريف أهمية التركيز على تجربة العملاء كجزء من عملية التحول.

مما سبق، يعرف الباحث التحول الرقمي بأنه عملية استراتيجية شاملة تتضمن دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الأعمال، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والكفاءة، وإعادة تصميم العمليات التجارية، ويتطلب ذلك عقلية جديدة وثقافة مؤسسية تدعم الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة في السوق.

2-1-1-2 أهمية التحول الرقمي

يُعتبر التحول الرقمي من أبرز الاستراتيجيات التي تعزز قدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات السريعة في بيئة الأعمال الحديثة، فهو يساعد في تحسين كفاءة العمليات من خلال استخدام التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بها (فاروق والمدهون، 2023). بالإضافة إلى ذلك، يُعزز التحول الرقمي القدرة التنافسية للمؤسسات عبر توفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يساهم في بناء ميزة تنافسية مستدامة في السوق (Awad & Martín-Rojas, 2024).

وقد أشار المطرف (2020) إلى أن التحول الرقمي يعزز التحول الرقمي من القدرة على جمع البيانات وتحليلها بفعالية، مما يدعم اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على معلومات دقيقة، ويزيد من مرونة المؤسسة في مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة.

علاوة على ذلك، يسهم التحول الرقمي في تحسين تجربة العميل من خلال تقديم خدمات مخصصة وسلسلة، مما يزيد من رضاهم وولائهم للمؤسسة (Nissen, 2018). كما يتيح التحول الرقمي إمكانية العمل عن بُعد والتواصل الفوري، مما يدعم استمرارية الأعمال في الظروف المتغيرة مثل الأزمات العالمية (أبوغبين والمدهون، 2023).

مما سبق، يُعتبر التحول الرقمي أداة حاسمة لتعزيز النمو المستدام والابتكار في مختلف القطاعات، ويشكل ضرورة ملحة للمؤسسات التي تسعى للبقاء والتطور في العصر الرقمي.

2-1-1-3 أهداف التحول الرقمي

يُعتبر التحول الرقمي عملية حيوية تهدف إلى تحسين الأداء والكفاءة في مختلف المجالات، ووفقاً لـ (Ning & Yao, 2023؛ Do et al., 2023)، تتضمن الأهداف الرئيسية للتحول الرقمي ما يلي:

- **تحسين الكفاءة التشغيلية:** يسعى التحول الرقمي إلى تبسيط العمليات وتقليل الهدر، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات، فمن خلال استخدام التكنولوجيا، يمكن تحسين سير العمل وتوفير الوقت والموارد.
- **تعزيز تجربة العملاء:** يعد تحسين تجربة العملاء من الأهداف الأساسية للتحول الرقمي، فمن خلال تقديم خدمات رقمية ميسرة وسلسة، يمكن للمؤسسات تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وزيادة رضاهم.
- **دعم الابتكار والتطوير:** يوفر التحول الرقمي بيئة ملائمة للابتكار، حيث يشجع على استخدام التقنيات الحديثة والأفكار الجديدة، ويمكن أن يسهم ذلك في تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق.
- **تحسين اتخاذ القرار:** من خلال تحليل البيانات وتوفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، يمكن للمؤسسات تحسين عمليات اتخاذ القرار، حيث تساهم أدوات التحليل الرقمي في تقديم رؤى معمقة تساعد في تحديد الاتجاهات والفرص.

- **تعزيز المرونة التنظيمية:** يتيح التحول الرقمي للمؤسسات التكيف بسرعة مع التغيرات في السوق والبيئة، كما يمكن أن تساعد الحلول الرقمية في تعزيز القدرة على الاستجابة للتحديات والمتغيرات بفعالية.
 - **تعزيز التعاون الداخلي والخارجي:** تساهم الأدوات الرقمية في تحسين التواصل والتعاون بين الفرق المختلفة داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع الأطراف الخارجية، وهذا يعزز من فعالية العمل الجماعي ويساهم في تحقيق الأهداف المشتركة.
 - **تحسين إدارة الموارد:** يتيح التحول الرقمي تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية، حيث يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين تخطيط الموارد وتوزيعها بشكل أكثر فعالية.
 - **دعم الاستدامة البيئية:** يساهم التحول الرقمي في تعزيز الاستدامة من خلال تقليل الفاقد واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، حيث يمكن أن تساعد الحلول الرقمية في مراقبة الأداء البيئي وتحسينه.
- بالإضافة إلى هذه الأهداف، أضاف حمدي (2023) مجموعة من الأهداف الإضافية التي تعزز من أهمية التحول الرقمي:
- **رفع كفاءة وجودة الخدمات الحكومية والتعليمية والصناعية:** من خلال تبني تقنيات حديثة، يمكن تحسين الوصول إلى الخدمات وتجربة المستخدم، وهذا يساهم في رفع مستوى الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة.
 - **تطوير مهارات العاملين الرقمية:** يعد الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية للموظفين أمراً حيوياً، فمن خلال تحفيز التعلم المستمر، يمكن بناء كوادر مؤهلة تدعم جهود التحول الرقمي.

- **ضمان وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات الرقمية:** يعد تحقيق العدالة الاجتماعية

من خلال توفير فرص متساوية للاستفادة من التكنولوجيا هدفًا أساسيًا، ويساهم ذلك في تقليل

الفجوة الرقمية وضمان شمولية الخدمات.

مما سبق، يمثل التحول الرقمي أداة استراتيجية تسهم في تحقيق أهداف متعددة تعزز من كفاءة

المؤسسات وتساهم في تطوير المجتمع بشكل عام، فمن خلال التركيز على هذه الأهداف، يمكن

للمؤسسات تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة في رحلتها نحو التحول الرقمي.

2-1-1-4 متطلبات التحول الرقمي

لتحقيق نجاح التحول الرقمي في المؤسسات، لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية

التي تضمن تنفيذ العملية بشكل فعال وتساعد على تحقيق الأهداف المحددة، وتشمل المتطلبات

الأساسية للتحول الرقمي ما يلي (بوعمامة، 2023؛ Pierre, 2023):

- **الاستراتيجية الرقمية:** يجب وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة تتضمن الأهداف الرقمية

والخطط التنفيذية، مع تخصيص الموارد اللازمة لضمان تحقيق التحول بنجاح وبما يتماشى

مع رؤية المؤسسة ورسالتها.

- **البنية التحتية الرقمية:** تعتمد فعالية التحول الرقمي على توفر بنية تحتية تقنية متطورة تشمل

شبكات الاتصال، أجهزة الحاسوب، الخوادم، وأنظمة التخزين السحابي، بالإضافة إلى

البرمجيات التي تدعم العمليات الرقمية.

- **تطوير المهارات الرقمية:** يتطلب التحول الرقمي بناء قدرات العاملين عبر برامج تدريبية

متخصصة لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بفعالية وتحقيق

التكامل بين التكنولوجيا والبشر.

- **أمن المعلومات:** حماية بيانات المؤسسة والعملاء من التهديدات السيبرانية تشكل أحد أهم

عناصر التحول الرقمي، ويتطلب ذلك تطبيق إجراءات قوية لضمان سلامة وأمان المعلومات وعدم تعرضها للاختراق أو السرقة.

- **ثقافة الابتكار والتغيير:** نجاح التحول الرقمي يتطلب وجود بيئة تنظيمية تشجع على الابتكار

وتقبل التغيير، حيث يتم تحفيز الموظفين على تبني الأفكار الجديدة والعمل بروح الفريق لتحقيق التطوير المستمر.

مما سبق، تُعد هذه المتطلبات أساسًا حيويًا لضمان تنفيذ التحول الرقمي بنجاح، فالتكامل بين الاستراتيجية الواضحة، البنية التحتية المناسبة، تطوير المهارات، تأمين المعلومات، وتعزيز ثقافة الابتكار، يسهم بشكل كبير في تحقيق النتائج المرجوة وتحويل المؤسسات إلى كيانات قادرة على المنافسة في العصر الرقمي بثبات واستدامة.

2-1-1-5 خطوات التحول الرقمي

تتضمن خطوات التحول الرقمي مجموعة متتابعة من المراحل التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في كافة جوانب العمل، مما يسهم في تحسين أداء وكفاءة المؤسسات، ووفقًا للبار (2018) تشمل الخطوات الرئيسية للتحول الرقمي ما يلي:

- **بناء استراتيجية التحول الرقمي:** تحديد رؤية واضحة للتحول وأهداف محددة، مع تحليل

الأسواق والموارد وتحديد الأولويات التي تضمن توافق التحول مع متطلبات المؤسسة واحتياجاتها المستقبلية.

- إنشاء نموذج أعمال رقمي: تطوير وصياغة نموذج عمل جديد يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات أو إدارة العمليات، بحيث يحقق قيمة مضافة للعملاء ويحسن من كفاءة المؤسسة.

إدارة التحول الرقمي: تنظيم الموارد البشرية والتقنية وتوجيه فرق العمل ضمن خطة تنفيذية مرنة تسمح بالتكيف مع التحديات المستجدة، مع تعزيز ثقافة التغيير والابتكار داخل المؤسسة.

- اعتماد التكنولوجيا الرقمية: اختيار وتنفيذ الحلول التقنية المناسبة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وضمان تكاملها مع الأنظمة القائمة بما يضمن سير العمل بسلاسة.

- التقييم والتحسين المستمر: تُجرى مراجعات دورية لأداء عملية التحول الرقمي باستخدام مؤشرات قياس محددة، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم تحسين العمليات والتقنيات بشكل مستمر لضمان تحقيق أفضل النتائج.

مما سبق، تُعد هذه الخطوات أساسية لضمان نجاح التحول الرقمي واستمراريته، حيث تتيح

للمؤسسات مواكبة التطورات التقنية والتنافس بفعالية في الأسواق المتغيرة.

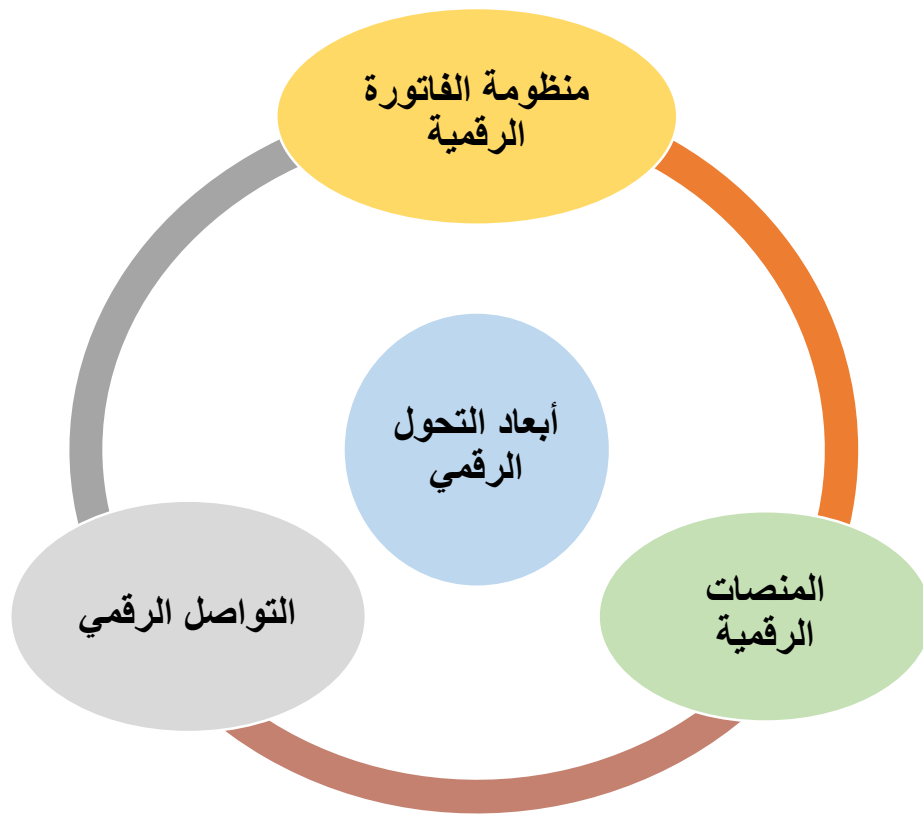


الشكل رقم (2-1) خطوات التحول الرقمي

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على دراسة (البار، 2018).

6-1-1-2 أبعاد التحول الرقمي

أشارت الأدبيات السابقة الى العديد من أبعاد التحول الرقمي، وفي هذه الدراسة تم التركيز على ثلاث أبعاد رئيسية متعلقة بالادارة الضريبية، وهي: منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي. والشكل رقم (2-2) يوضح أبعاد التحول الرقمي.



الشكل رقم (2-2) أبعاد التحول الرقمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على دراسة (قادر، 2024؛ العبادلة وبهاليل، 2024).

أولاً: منظومة الفاتورة الرقمية

تمثل منظومة الفاتورة الرقمية نقلة نوعية في آليات التحاسب الضريبي، حيث تهدف إلى تحقيق دقة أعلى في تسجيل المعاملات المالية، وتقليل عمليات التزوير والتلاعب، مما ينعكس إيجاباً على جودة معلومات التحاسب الضريبي الأساسية لاتخاذ قرارات مالية ضريبية دقيقة وشفافة (ابوالعينين، 2024).

تُبرز أهمية منظومة الفاتورة الرقمية من خلال دورها الفاعل في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث تقوم بتوفير بيانات دقيقة ومنظمة تُمكن من تقليل الخطأ البشري الناتج عن الإدخال اليدوي وتحسين عمليات التدقيق والمراجعة، كما تعمل على تسهيل الإجراءات الضريبية وتقليل الإجراءات الروتينية المعقدة التي تعيق سرعة سير العمليات، مما يُوفر الوقت والجهد على كل من المكلفين والجهات الضريبية (اليومي وآخرون، 2023).

وفي هذا السياق، تعزز منظومة الفاتورة الرقمية من قدرة مصلحة الضرائب على متابعة ومراقبة المعاملات الضريبية في الوقت الحقيقي، وهو ما يرفع من مستويات الالتزام الضريبي ويُقلّل من فرص التهرب (قادر، 2024). وتعزز هذه المنظومة من العدالة الضريبية من خلال خلق بيئة أكثر شفافية حيث تتاح للمكلفين والمؤسسات رقابة فورية على الفواتير والضرائب المستحقة، وتُساعد أيضاً في بناء ثقة أكبر بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية (عبدالباقي، 2022).

وقد أشار نصير (2021) الى أن منظومة الفاتورة الرقمية تلعب دوراً رئيسياً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، فمن خلال الأتمتة والرقمنة، تصبح المراقبة أكثر دقة، وتصبح إدارة الضرائب قادرة على رصد وتحليل البيانات المالية بكفاءة عالية، ما يساعد في اكتشاف التلاعب المالي أو الأخطاء المحاسبية بشكل أسرع.

وترى الباحثة ان منظومة الفاتورة الرقمية تؤدي إلى تحسن في أداء مصلحة الضرائب ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، مما ينعكس في زيادة موارد الخزانة العامة للدولة، ويدعم السياسات المالية والاجتماعية من خلال توفير الموارد اللازمة للإنفاق العام والتنمية الاقتصادية، وتؤدي منظومة الفاتورة الرقمية إلى تحسين العلاقة بين مأموري الضرائب والممولين عبر تبسيط الإجراءات والحد من

البيروقراطية، وتوفير أدوات تقنية متطورة للتواصل، مما يغير النظرة السلبية التقليدية تجاه معاملة الضرائب ويعزز ثقافة الامتثال الطوعي.

ثانياً: المنصات الرقمية

تمثل المنصات الرقمية في الإدارة الضريبية بيئة إلكترونية متكاملة تساعد على تبسيط العمليات الضريبية وربط مختلف الجهات المعنية بشكل إلكتروني فعال، وتشمل هذه المنصات أنظمة إدارة الضرائب، وأنظمة تقديم الإقرارات الضريبية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، وأنظمة معالجة البيانات وتحليلها (العبادلة وبهاليل، 2024).

تتميز المنصات الرقمية بالترابط والتكامل بين مختلف مراحل العملية الضريبية بدءاً من تسجيل المكلفين، مروراً بتقديم الإقرارات، وحتى عملية التحصيل والمتابعة، مما يقلل من الحاجة للتدخلات الورقية أو الإجراءات اليدوية التي تتسم بالتعقيد والتأخير، كما تُسهم هذه المنصات في تحقيق الشفافية من خلال توفير سجل رقمي شامل لجميع المعاملات، ما يحد من فرص التهرب والتلاعب الضريبي (خليفة، 2022).

تعمل المنصات الرقمية على توفير واجهات سهلة الاستخدام تسمح للمكلفين بالتفاعل المباشر مع الإدارة الضريبية، مما يزيد من فرص التزامهم وتعاونهم، بالإضافة إلى توفير بيانات تحليلية دقيقة يمكن استخدامها من قبل الجهات الضريبية لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة بشأن السياسات الضريبية، وأداء المجموعات المختلفة من المكلفين، ومستويات المخاطر المحتملة (Abd El-Aleem, 2024).

جانب آخر مهم للمنصات الرقمية هو قدرتها على دعم التكامل مع أنظمة أخرى ذات صلة مثل أنظمة الجمارك، وأنظمة البنوك، وأنظمة المحاسبة المالية، مما يُسهل تبادل المعلومات وتعزيز

التعاون بين الجهات المختلفة، ويُساهم في خلق بيئة رقمية موحدة تسهم في رفع كفاءة الإجراءات (بوشملة وسليمان، 2023).

من الناحية التقنية، تعتمد المنصات الرقمية على تقنيات متقدمة تشمل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والتي تُمكن من معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، وتحليلها لاكتشاف التحديات والفرص، مما يعزز من قدرة الإدارة الضريبية على ضبط النظام وتحسين التحصيل (Xie, K., & Huang, 2023).

مما سبق، تُعد المنصات الرقمية محركاً رئيسياً لنجاح التحول الرقمي في الإدارات الضريبية، إذ تُساهم في زيادة فعالية العمليات، تقليل الأخطاء، تحسين تجربة المستخدم، وتوفير معلومات دقيقة ومتكاملة تدعم صنع القرار الضريبي الذكي والشفاف.

ثالثاً: التواصل الرقمي

التواصل الرقمي هو عنصر أساسي في عملية التحول الرقمي، حيث يمثل الوسيلة الحيوية لربط مختلف الأطراف المشاركة في العملية الضريبية، سواء كانوا موظفين من داخل الإدارة الضريبية، أو المكلفين، أو الشركاء الاستراتيجيين مثل الشركات الكبرى، والمحاسبين القانونيين، والمستشارين الضريبيين (الجبلي، 2025).

تقوم آليات التواصل الرقمي على توفير قنوات اتصال إلكترونية متعددة مثل البريد الإلكتروني المتقدم، التطبيقات الذكية، منصات التواصل الاجتماعي المؤسسية، أنظمة المحادثات الفورية (Chatbots)، ومنصات الاجتماعات الافتراضية، بالإضافة إلى بوابات إلكترونية مركزية تتيح إرسال واستقبال المعلومات والتقارير بسهولة وسرعة (Olumoh, 2025).

تكمُن أهمية التواصل الرقمي في تقليل الاعتماد على اللقاءات الميدانية والاجتماعات التقليدية، ما يُعزز من سرعة تبادل المعلومات وتقديم الاستشارات، حيث يمكن للمكلفين الحصول على دعم فوري وفعال، والاستفسار عن المعاملات الضريبية، وتقديم المستندات إلكترونياً، مما يُحسن من رضا المكلف ويوفر تجربة أكثر سلاسة ومرونة (Yamen et al., 2022). كما يُسرّع التواصل الرقمي من استجابة الجهات الضريبية لأي مشكلات أو استفسارات، ويُتيح فرصاً أفضل لعرض التحديات والتغييرات التشريعية والتنظيمية بشكل فوري، وهو أمر حيوي لضمان التزام المكلفين بالمتطلبات الضريبية المستجدة دون تأخير (إيدر، 2021). بالإضافة إلى ذلك، يساهم التواصل الرقمي في تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة داخل الإدارة الضريبية، من خلال إمكانية تسجيل ومتابعة كافة عمليات التواصل والمطالبات والشكاوى، مما يدعم بناء بيئة عمل قائمة على الثقة والمصادقية (Amzuică et al., 2023).

مما سبق، يمكن القول بأن التواصل الرقمي يُشكّل الدعامة الأساسية لنشر ثقافة التحول الرقمي بين كافة الأطراف المعنية، كما يُسهّل عملية التبادل المعرفي والمعلوماتي، ويعمل على بناء علاقات تفاعلية متينة قائمة على التكنولوجيا الحديثة والممارسات الرقمية المبتكرة.

2-1-2 الوعي الضريبي

يعد الوعي الضريبي من الركائز الأساسية لضمان تحقيق فعالية النظام الضريبي واستدامته، حيث يعكس مدى فهم المكلفين للالتزامات الضريبية وحقوقهم، بالإضافة إلى إدراكهم لأهمية الوفاء بهذه الالتزامات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Nguyen et al., 2024). وفي هذا البحث، سيتم التركيز على مفهوم الوعي الضريبي، بالإضافة إلى بيان أهميته في تحسين أداء النظام الضريبي

وتحقيق العدالة المالية، مما يساهم في خلق بيئة ضريبية شفافة وفعالة تضمن تحقيق الأهداف التنموية للدولة بشكل مستدام.

2-1-2 مفهوم الوعي الضريبي

الوعي الضريبي للمكلفين بالضريبة هو إدراكهم الكامل لجميع الجوانب المرتبطة بالضرائب المفروضة عليهم، وهو من الاهتمامات الحديثة للإدارة الضريبية التي تهدف إلى تشجيع مكلف وإع بدوره الوطني وأثر مساهمته في تنمية الدولة عبر تمويل الخزينة العامة (دعباس، 2022). يُعرف الوعي الضريبي على أنه استعداد المكلف لتسجيل حساباته الضريبية، ودفع الضرائب، والتصريح بمدى الالتزام الضريبي وفق اللوائح، مما يعكس مدى فهمه لوظيفة الضرائب ودورها في دعم الاقتصاد (Abd ALHamid, 2022). كما يُشير الوعي الضريبي إلى العملية المعرفية التي تدفع المكلف إلى إدراك ضرورة الامتثال الضريبي ودفع الالتزامات كاملة وفي وقتها (Sundari, 2022). فيما عرف (Nguyen et al. 2024) الوعي الضريبي بأنه درجة فهم الأفراد والشركات لحقوقهم وواجباتهم الضريبية، ويتضمن هذا الوعي معرفة القوانين الضريبية والإجراءات المطلوبة لتقديم الإقرارات ودفع الضرائب.

مما سبق، تعرف الباحثة الوعي الضريبي بأنه درجة إدراك المكلف لأهمية الالتزام الضريبي، ومعرفته بالتشريعات وآليات التصريح والاحتساب والتوقيت المناسب لأداء هذه الالتزامات، بما يساهم في توفير الإيرادات اللازمة لدعم النفقات العامة للدولة.

2-2-1-2 أهمية الوعي الضريبي

أهمية الوعي الضريبي تكمن في تأثيره الكبير على كل من الإدارة الضريبية والمكلفين، إذ يعد ركيزة أساسية لنجاح النظام الضريبي وتحقيق أهدافه.

1. أهمية الوعي الضريبي لدى الإدارة الضريبية

الوعي الضريبي لا يخص المكلف فقط، بل يتعداه ليشمل الإدارة الضريبية نفسها، حيث لا يمكن للإدارة تحقيق أهدافها في رفع مستويات التحصيل إلا إذا كان لدى موظفيها معرفة واسعة بالموضوعات الضريبية. ولتحقيق ذلك، يجب أن تتوفر عدة عناصر أساسية (Sundari, 2022):

- تبسيط الإجراءات داخل الدوائر الضريبية لتسهيل التعاملات وتقليل التعقيدات.
- توفر الخبرات والمهارات المالية والمحاسبية والضريبية لدى العاملين في الإدارة.
- الإدراك الجيد للظروف الاقتصادية والسياسية، مما يساهم في وضع خطط فعالة وتعديلها ومتابعتها بشكل مناسب.

2. أهمية الوعي الضريبي لدى المكلف

تختلف أهمية الوعي الضريبي باختلاف نوع الضريبة، فالضرائب المباشرة تجعل المكلف أكثر وعياً بواجباته الضريبية لأنه يدفع جزءاً من دخله مباشرة، بينما الضرائب غير المباشرة التي تُفرض على الإنفاق لا يشعر بها المكلف بشكل مباشر لأنها تتدرج ضمن سعر المنتج أو الخدمة، مما يعزز ضعف الوعي الضريبي في هذه الحالة، وتتلخص أهمية الوعي الضريبي للمكلفين في النقاط التالية (Nguyen et al., 2024):

- إزالة أسباب التوتر وخلق ثقة متبادلة بين المكلف والإدارة الضريبية، مما يساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين.
- تغيير عقلية الرأي العام بحيث لا يُنظر إلى الإدارة الضريبية كخصم، بل كجهة ضرورية لكل مجتمع حديث ومتطور.

- القضاء على النظرة السلبية للضرائب باعتبارها عبئاً يجب التخلص منه، وتعزيز الوعي بأنها مساهمة واجبة لدعم المجتمع وتمويل الخدمات العامة.

مما سبق، يسهم الوعي الضريبي في بناء نظام ضريبي أكثر شفافية وعدالة، وتعزيز التعاون بين المكلفين والإدارة، ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

2-1-3 أشكال الوعي الضريبي

أشكال الوعي الضريبي تتجسد في ثلاثة أشكال رئيسية تشجع المكلفين على الامتثال لأداء

الالتزامات الضريبية (Dusa Sumartaya, 2014):

أولاً: إدراك المكلف بأن الضريبة التي يدفعها هي شكل من أشكال المساهمة في تنمية الدولة، وأن

أداؤه لهذه الضرائب يعود عليه بالفائدة ولا يسبب له أضراراً، مما يحفزه على الالتزام بالدفع.

ثانياً: وعي المكلف بأن أي تأخير في أداء التزاماته الضريبية يؤثر بشكل كبير على قدرة الدولة

على جمع الإيرادات العامة، وهذا يؤثر سلباً على نمو الدولة وتطورها، لذا يحرص على دفع

ضرائبه في الوقت المحدد.

ثالثاً: إدراك المكلف بأن الضريبة مفروضة قانونياً ويحق للدولة فرضها، وأنها واجب وطني والتزام

قانوني عليه، ما يدفعه إلى احترام القوانين الضريبية والامتثال لها.

بناءً على ما سبق، يمكن استنتاج أن الوعي الضريبي يتنوع بناءً على موقف المكلف، فمن ناحية

المساهمة يجب أن يكون لديه فهم بأن ضرائبه تمثل دعماً تنموياً للدولة، ومن ناحية الالتزام الزمني

يجب أن يعلم أن التأخير يؤثر سلباً على إيرادات الدولة، ومن ناحية القانونية يجب أن يدرك أن أداء

الضرائب هو واجب قانوني مطلق لا بد من احترامه والالتزام به.

2-1-2-4 مستوى الوعي الضريبي

يمكن تحديد مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وفق مجموعة من الشروط الأساسية

وهي (خوشناو ويابه ، 2018):

- أن يكون المكلف على علم بوجود قوانين وتشريعات ضريبية تحكم فرض الضرائب.
 - أن يعي المكلف أهمية أداء الالتزامات الضريبية في تغطية النفقات العامة للدولة.
 - أن يدرك المكلف أن أداء الالتزامات الضريبية يجب أن يتم وفق الأنظمة والقوانين الضريبية للدولة التي ينتمي إليها.
 - أن يكون على علم بأهمية الضريبة في تمويل الخزينة العمومية وتكوين الإيرادات العامة للدولة.
 - أن يكون مستعدًا لحساب الضريبة ودفعها طوعًا دون تأخير.
 - أن يقوم بحساب وتقديم التصاريح ودفع الضرائب بشكل صحيح ودقيق.
- وبناءً على ما سبق، يُستنتج أن مستوى الوعي الضريبي يتطلب إدراك المكلف بالضريبة لهذه العناصر مجتمعة، أي فهمه لوجود وتنظيم القوانين الضريبية، وإدراكه لدور الضريبة في دعم النفقات والإيرادات العامة، والالتزام بآليات وسير العمل الضريبي وفق اللوائح، بالإضافة إلى استعداده للمساهمة بشكل طوعي في النظام الضريبي.

2-1-2-5 أسباب ضعف الوعي الضريبي

ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين يرتبط بعدة أسباب رئيسية تؤثر على مدى التزامهم

بالضرائب، وهي (Abd ALHamid, 2022):

- أولاً: الأسباب الاجتماعية تلعب دورًا مهمًا؛ إذ أن التشريعات الضريبية التي لا تراعي ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية غالبًا ما تفشل في تحقيق أهدافها. ضعف الوعي يجعل بعض المكلفين

يرون التهرب الضريبي ذكاءً أو شجاعة، خاصة في مجتمعات تقل فيها الثقافة الضريبية ويغيب فيها شعور الالتزام المجتمعي، بينما تنتظر مجتمعات أخرى إلى التهرب بازدراء.

ثانيًا: الأسباب التاريخية تلعب دورًا بارزًا، كما في الجزائر حيث كان الاستعمار العثماني والفرنسي أداة لنهب السكان عبر الضرائب، واستمر النظام الاستعماري بعد الاستقلال لفترة، مما ترك أثرًا سلبيًا على ثقة المواطنين بالدولة، خاصة مع وجود ممارسات فساد وغياب العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: الأسباب الدينية تؤثر في المواقف تجاه الضرائب؛ فالزكاة في الإسلام ركن أساسي، وهذا يجعل بعض المكلفين يرفضون الضرائب الرسمية بحجة تعارضها مع الدين، مما يقلل من الوعي والالتزام.

رابعًا: غياب الخلق الضريبي بين المكلفين يعني ضعف السلوك الأخلاقي تجاه دفع الضرائب، وهذا يضعف علاقات الثقة مع الإدارة الضريبية ويؤدي إلى التهرب والتحايل.

خامسًا: الاقتصاد غير الرسمي يشكل تحديًا كبيرًا، حيث يعمل الكثيرون خارج رقابة الدولة، ولا يسجلون معاملاتهم، مما يُعفيهم عمليًا من دفع الضرائب، ويقلل من اهتمامهم بالامتثال الضريبي.

مما سبق، يجب تبني استراتيجيات متكاملة تعزز التوعية الضريبية، وتبسط الإجراءات، وتعمل على بناء الثقة بين المكلفين والإدارة، لضمان رفع مستوى الوعي والالتزام الضريبي.

2-1-2-6 آثار ضعف الوعي الضريبي

ضعف الوعي الضريبي له آثار سلبية متعددة تؤثر على النظام الضريبي والدولة بشكل عام،

منها (Nguyen et al., 2024):

- **انخفاض الحصيلة الضريبية:** غياب الوعي الضريبي يؤدي إلى قلة التحصيل الضريبي،

مما يقلص الأموال المتاحة لتمويل الخزينة العامة. الضرائب ليست فقط وسيلة لتمويل النفقات

الحكومية وإنما أداة رئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، لذا

فإن تراجع الالتزام الضريبي يمنع الدولة من أداء دورها المهم في التنمية، خصوصًا عند

غياب نظام ضريبي فعال يضمن جمع الموارد الضريبية بطريقة عادلة ومنظمة.

- **التهرب من الضريبة:** عندما يشعر المكلفون بثقل الضرائب وتعددتها، يرونها عبئًا يثقل كاهلهم،

ما يدفع البعض للبحث عن طرق قانونية أو غير قانونية للتخلص منها، ويمثل التهرب الضريبي

نزعة تهدد استقرار النظام الضريبي وتقلل من فعاليته، حيث يتحمل المكلفون الملتزمون العبء

الأكبر من الضرائب بسبب تهرب البعض، مما يضعف الثقة بين الدولة والمواطنين.

هذه الآثار تدعو إلى ضرورة تعزيز الوعي الضريبي لبناء نظام فاعل وعادل يخدم التنمية

المستدامة للدولة.

2-1-2 الوعي الضريبي في السياق العراقي وصلته بظاهرة التهرب الضريبي

وانطلاقًا من الآثار السلبية لضعف الوعي الضريبي على الحصيلة الضريبية وارتفاع معدلات التهرب،

تبرز أهمية هذا المفهوم بصورة أوضح عند إسقاطه على الواقع العراقي؛ إذ يواجه النظام الضريبي في

العراق تحديات هيكلية وإجرائية تحدّ من قدرته على دعم الموازنة العامة، وتُبقى مساهمة الضرائب أقل

من المستوى المأمول ضمن هيكل الإيرادات العامة (مركز البیان للدراسات والتخطيط، 2024). وفي هذا

السياق، أشارت تقارير اقتصادية إلى أن الإيرادات الضريبية لعام 2024 بلغت نحو 3.755 تريليونات

دينار عراقي، بالتزامن مع توجهات لتوسيع التسجيل الضريبي لتشمل شريحة أوسع من الشركات، بما

يعكس تحسنًا نسبيًا في التحصيل مقارنة بسنوات سابقة (العربية، 2025؛ إرم بزنس، 2025).

ومع ذلك، لا تزال ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي تمثل أحد أبرز العوامل التي تقوض كفاءة

التحصيل الضريبي في العراق، إذ أوردت تقارير صحفية تقديرات تشير إلى أن حجم التهرب قد يصل

إلى نحو 26 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعكس فجوة واضحة في الامتثال الضريبي وفعالية أدوات الرقابة والتحصيل (اندبندنت عربية، 2023). وتُظهر الأدبيات التحليلية الخاصة بالمالية العامة في العراق أن مساهمة الإيرادات الضريبية في إيرادات الموازنة ظلت منخفضة خلال السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط التراكمي لمساهمتها نحو 4.5% خلال العقد الأخير تقريباً، ولم تتجاوز في أفضل أحوالها حدوداً تقارب 8.2% بحسب بيانات الأعوام 2017-2023، بما يؤكد محدودية الدور التمويلي للضرائب ضمن الموازنة العامة (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024).

ويُعزى جزء معتبر من هذا الخلل إلى عوامل تتقاطع مباشرة مع موضوع الوعي الضريبي، وفي مقدمتها ضعف ثقافة الامتثال الطوعي، وتعقيد بعض الإجراءات، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن القصور التقني الذي يزيد من فرص التدخل البشري وما قد يرتبط به من ممارسات غير سليمة (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024). ومن هنا تبرز أهمية التحول الرقمي في الإدارة الضريبية بوصفه مساراً إصلاحياً داعماً لتعزيز الامتثال والحد من التهرب، عبر توسيع قاعدة التسجيل، وتحديث أنظمة المعالجة والتحصيل، وتقليل الاحتكاك المباشر، بما ينعكس على الشفافية ورفع كفاءة التحصيل (إرم بزنس، 2025؛ مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024). وبناءً عليه، يصبح تناول التهرب الضريبي في المبحث التالي امتداداً منطقياً لهذا السياق، باعتباره نتيجة متوقعة لتداخل ضعف الوعي الضريبي مع الاختلالات المؤسسية والإجرائية في النظام الضريبي.

2-1-3 التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من الظواهر السلبية التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية النظام الضريبي وقدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية، وفي هذا المبحث، تم استعراض مفهوم التهرب الضريبي

وأهميته، بالإضافة إلى توضيح أنواعه وأبعاده المختلفة، بهدف فهم أسبابه وآثاره والسبل الممكنة لمواجهته وتحسين الالتزام الضريبي.

2-1-3-1 مفهوم التهرب الضريبي

الضريبة والتهرب الضريبي مفهومان يرتبطان بالنظام المالي للدولة، وقد تعددت تعريفاتهما في الفقه المالي، لكن جوهر كل تعريف يظل متقاربًا.

أولاً: تعريف الضريبة

الضريبة هي اقتطاع مالي نقدي إلزامي تفرضه الدولة على المكلفين بها وفقًا لقدرتهم الاقتصادية، بهدف تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة (بورنسية وحيمران، 2021). تُعتبر الضريبة فريضة مالية يدفعها الفرد إجبارًا للدولة مساهمة في تغطية التكاليف العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعها، وتعتمد على مبدأ الانتماء والشرعية (Nguyen et al., 2024).

ثانيًا: تعريف التهرب الضريبي والحد منه

التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يتخذ فيه المكلف بالضريبة - سواء كان فردًا أو شركة - إجراءات تهدف إلى تخلصه كليًا أو جزئيًا من الالتزام بدفع الضريبة المستحقة عليه، دون أن ينقل عبء هذه الضرائب إلى شخص آخر (Amzuică et al., 2023). يمكن تعريفه أيضًا بأنه قيام المكلف بعدم أداء الضريبة عن طريق تجاوز القوانين أو استغلال الثغرات القانونية بطريقة غير مشروعة، مما يسبب خسائر مالية للدولة ويضعف النظام الضريبي ككل (Olumoh, 2025).

ويُعرف أيضًا بأنه كافة المخالفات القانونية التي تتمثل في عدم الامتثال للتشريعات الضريبية أو استغلال الثغرات القانونية بغرض التهرب من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل، مثل تقديم إقرارات غير صحيحة أو إخفاء الدخل أو الأصول أو استخدام فواتير وهمية (Xie & Huang, 2023).

أما الحد من التهرب الضريبي فهي تمثل مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تقليل أو القضاء على محاولات الأفراد والشركات لتجنب دفع الضرائب المستحقة، ويتضمن ذلك تعزيز الأنظمة الضريبية من خلال تحسين آليات المراقبة والتفتيش، وتبسيط الإجراءات الضريبية لتشجيع الامتثال (Amzuică et al., 2023).

وتعرف الباحثة الحد من التهرب الضريبي على أنها مجموعة الجهود والإجراءات التي تعتمدها الهيئة العامة للضرائب لتعزيز الامتثال الضريبي من خلال تطوير آليات الرصد وتحليل بيانات المكلفين، واستخدام التقنيات المتقدمة لمراقبة الالتزام، وتطبيق العقوبات الرادعة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية، وتوعية المكلفين بأهمية الضرائب، إصدار التنبيهات الدورية، تشجيع استخدام المنصات الرقمية، وتقليل الثغرات التشريعية لوقف الممارسات الضريبية غير القانونية.

2-3-1-2 أسباب التهرب الضريبي

- أسباب التهرب الضريبي متعددة ومتنوعة ويمكن تلخيصها كما يلي (Amzuică et al., 2023):
- أسباب تتعلق بإمكانيات الإدارة الضريبية: ضعف الإمكانيات المادية والتقنية لدى إدارات الضرائب، وعدم اعتماد كافٍ على تقنيات الإعلاميات، مما يضعف التنسيق وكفاءة تحصيل الضرائب.
 - أسباب تتعلق بالتشريعات الضريبية: تشريعات معقدة غير واضحة تتضمن ثغرات، مما يسهل على المكلفين التهرب من دفع الضرائب، فضلاً عن غياب مدونات ضريبية منظمة في بعض دول العالم النامي مقارنة بالدول المتقدمة.
 - أسباب تعود إلى المكلف نفسه: ضعف الوعي والخلق الضريبي، وانعدام الثقة في كيفية إنفاق الحكومة لحصيلة الضرائب، مما يدفع البعض للتهرب، إضافة إلى تأثير العوامل

الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية مثل انخفاض المستوى التعليمي، والتضخم الاقتصادي، وعدم وضوح التشريعات.

- أسباب أخرى عامة: تشمل وجود هيكل نظام ضريبي خاطئ، توزيع فوضوي للسلطات الضريبية، وجود شركات متعددة الجنسيات تستخدم تخطيطاً ضريبياً معقداً، والصعوبات المتعلقة بقيمة الأصول غير الملموسة، ونظم مالية معقدة تسمح بتعبئة الأموال بسهولة.

مما سبق، تلك الأسباب تؤدي إلى استمرار ظاهرة التهرب الضريبي، مما يستوجب إصلاحات شاملة تشمل تعزيز قدرات الإدارة الضريبية، تبسيط التشريعات، رفع الوعي الضريبي، وضمان عدالة النظام الضريبي لتعزيز الالتزام وتقليل التهرب.

2-3-3 أساليب التهرب الضريبي

أساليب التهرب الضريبي تشمل عدة طرق غير قانونية يلجأ إليها المكلفون لتجنب دفع الضرائب المستحقة عليهم، منها (Yamen et al., 2022):

1. **عدم سداد المستحق من الضرائب:** الامتناع تماماً أو جزئياً عن دفع الضرائب التي فرضت عليهم، سواء بانتهاك مباشر أو بواسطة أساليب احتيالية.
2. **تهريب البضائع:** تهريب البضائع عبر الحدود لتجنب الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على هذه البضائع، وهو شكل من أشكال التهرب الضريبي الدولي.
3. **تقديم إقرارات ضريبية كاذبة:** تقديم بيانات مزورة أو خاطئة في الإقرارات الضريبية بهدف تقليل قيمة الضريبة المستحقة أو إخفاء بعض الدخل أو الأرباح.
4. **استخدام مستندات مزورة للمطالبة بالإعفاءات:** تقديم مستندات أو عقود وهمية للحصول على إعفاءات ضريبية أو خصومات غير مستحقة.

5. **عدم الإبلاغ عن الدخل:** إخفاء جزء من الدخل المكتسب لمنع ظهور هذا الدخل ضمن الدخل الخاضع للضريبة.

6. **تخزين الثروة خارج الدولة في حسابات خارجية:** إخفاء الأموال والثروات في حسابات مصرفية أو استثمارات خارج البلاد لتجنب الخضوع للضرائب المحلية.

وترى الباحثة انه غالبًا ما يستخدم المكلف أكثر من أسلوب في الوقت ذاته لتقليل حجم الضريبة المدفوعة بطريقة غير قانونية، كالتلاعب في السجلات والمصروفات لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة أو دمج النفقات الشخصية مع التجارية بهدف تضليل الجهات الرقابية. هذه الأساليب تؤثر سلبًا على إيرادات الدولة وتزعزع النظام الضريبي، مما يجعل مكافحة التهرب الضريبي أولوية لدى الحكومات.

2-1-3-4 أنواع التهرب الضريبي وطرق مكافحته

يظهر التجنب الضريبي في صورتين (أبو نصار، 2020):

1. **الصورة الأولى:** يعتمد على استغلال الثغرات في التشريعات الضريبية التي تتيح للمكلف

التملص من دفع الضريبة دون مخالفة القانون أو التعرض لعقوبات جنائية. ومن الأمثلة

على ذلك إخفاء جزء من الأرباح بزيادة النفقات لتقليل الضريبة على الأرباح، أو تجزئة نشاط

الشركات الكبرى من خلال إنشاء شركات فرعية لتجنب الضريبة التصاعدية على الدخل.

2. **الصورة الثانية:** استخدام وسائل احتيالية تتيح التملص الكلي أو الجزئي من أساس الضريبة

أو من دفع الضرائب أو الرسوم المفروضة. ومن صور الغش الضريبي قيام المكلف بتسجيل

بيانات جرد خاطئة، أو عدم تقديم إقرار نشاطه، أو تقديم بيانات ناقصة أو مزيفة عن نشاطه.

أسباب التهرب الضريبي كثيرة ومتنوعة ولا تقتصر على عامل واحد فقط، إذ تتداخل عوامل

متعلقة بالتشريع المالي والمسؤولية عن دفع الضرائب، لذلك تختلف أساليب مكافحة التهرب حسب

النظام الضريبي المتبع في كل دولة، وكذلك باختلاف نوع الضريبة، وقد أشار قادر (2024) الى عدة أساليب لمكافحة التهرب، وهي:

- **نشر الوعي الضريبي:** يتطلب الحفاظ على القواعد الضريبية الأساسية التي وضعها آدم سميث إبلاغ المواطنين بشكل مستمر عن الضريبة، وأساليب تحصيلها، ومواعيد دفعها، كما يجب توعية دافعي الضرائب بكيفية استخدام عائدات الضرائب في تحسين الخدمات التي تفيد المجتمع بأكمله.
- **مراجعة التشريعات الضريبية:** ينبغي أن تكون التشريعات الضريبية مصاغة بشكل جيد ومتوافقة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مع مراعاة الخصوصيات الشخصية لدافعي الضرائب لتجنب الثغرات التي قد يستغلها البعض للتهرب.
- **العمل على تحقيق العدالة الضريبية:** يتم ذلك من خلال مراعاة قدرة المكلف على الدفع، مع تطبيق تخفيضات ضريبية ملائمة، لأن تحقيق العدالة وتوزيع العبء الضريبي بشكل عادل يقلل الدوافع للتهرب الضريبي ويساهم في القضاء عليه.
- **تشديد العقوبات وتحسين المنظومة القانونية:** زيادة صرامة العقوبات المالية والجنائية على المتهربين تشكل رادعاً قوياً للتهرب، ويجب الإسراع في تطبيق القوانين مع تسهيل الإجراءات القضائية المتعلقة بالمخالفات الضريبية، مما يعزز الثقة في النظام الضريبي ويقلل من التهرب.
- **تبسيط الإجراءات الضريبية:** عندما تكون الإجراءات معقدة وصعبة، قد يدفع ذلك بعض المكلفين إلى التهرب، لذلك، ينبغي تبسيط النماذج والعمليات الضريبية، وتوفير خدمات إلكترونية تسهل تقديم الإقرارات والدفع، مما يقلل الحوافز للتهرب.

2-1-3-5 الآثار السلبية للتهرب الضريبي

التهرب الضريبي له آثار سلبية كبيرة، خاصة على الحصيلة الضريبية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف التنمية المختلفة. عند انخفاض الإيرادات الضريبية جراء التهرب، تضعف قدرة الدولة على تحقيق خطط التنمية، وقد تضطر لتعويض هذا النقص بفرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، مما يؤثر سلباً على توزيع الدخل، ويُضعف مبدأ العدالة الضريبية، ويربك النمو الاقتصادي (Chijioke, 2018). ويترتب على التهرب الضريبي آثار هامة جدا منها:

أولاً: الآثار الاقتصادية

نظراً لأن الضريبة تُعد متغيراً اقتصادياً هاماً، فإن التهرب الضريبي ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني من عدة جوانب: نقص إيرادات الدولة الناتج عن التهرب يحد من قدرة الدولة على تكوين ادخار عام، مما يعيق تنفيذ المشاريع الاستثمارية الضرورية للتنمية، كما أن انخفاض معدل الادخار يجعل الدولة تقلص الإعفاءات الضريبية المقدمة لتعزيز الاستثمار، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي مصحوباً بارتفاع معدلات التضخم والبطالة (دعباس، 2022).

ثانياً: الآثار المالية

يؤدي التهرب الضريبي إلى تقليل موارد الخزينة العامة للدولة، مما يسبب عجزاً في قدرتها على الإنفاق العام بشكل كامل، ويحول دون تنفيذ واجباتها تجاه المواطنين، وفي ظل هذا العجز المالي، تضطر الدولة إلى اللجوء إلى وسائل تمويل أخرى مثل الاقتراض، مما يزيد من أعباء الدين العام ويؤثر على الاستقرار المالي للدولة (أبو نصار، 2020).

ثالثاً: الآثار السياسية

تؤدي خسارة الدولة لمواردها المالية بسبب التهرب الضريبي إلى ضعف قدرتها على تقديم الخدمات العامة والمشروعات التنموية، مما يثير استياء المواطنين ويؤثر على ثقتهم بالحكومة والنظام السياسي. هذا الضعف قد ينعكس على الاستقرار السياسي ويزيد من احتمالات الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات السياسية (دعباس، 2022).

رابعاً: الآثار الاجتماعية

يتسبب التهرب الضريبي في عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتحمل الموظفون والمكلفون الصادقون عبءاً ضريبياً أكبر نتيجة تقليل المتهربين من التزاماتهم. هذا يؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي وزيادة الشعور بالظلم، مما يؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي ويفاقم مشكلات الفقر وعدم المساواة داخل المجتمع (بورنسية وحيمران، 2021).

2-2 الدراسات السابقة

إطلعت الباحثة على الدراسات السابقة فيما يخص موضوع الدراسة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

2-2-1 الدراسات باللغة العربية

دراسة (الجبلي، 2025) بعنوان: " دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير التحول الرقمي في تعزيز كفاءة النظام الضريبي البحريني وزيادة الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى فعاليته في مكافحة التهرب الضريبي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم مراجعة النصوص القانونية والتقارير المالية لتحديد

الحلول المثلى. استعرضت الدراسة مفهوم التحول الرقمي وأهدافه ومتطلباته وآليات تطبيقه، وتوصلت إلى أن التحول الرقمي يسهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية عبر استخدام آليات مثل الإقرارات الضريبية والسداد الإلكتروني والفواتير الإلكترونية، مما يحسن الامتثال الضريبي ويسهل حصر المجتمع الضريبي. أوصت الدراسة بضرورة استكمال عملية التحول الرقمي لتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية وتقليل الأخطاء البشرية، مع التركيز على توعية الممولين بأهمية التحول الرقمي من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتطوير مهارات العاملين في إدارة الضرائب عبر التدريب المستمر.

دراسة (اسحيل، 2024) بعنوان: " دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلة الإيرادات الضريبية (دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب طبرق)".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي وتأثيره على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع تصميم استبيان لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث تم توزيع الاستبيان على الموظفين العاملين بمصلحة الضرائب في طبرق، وقد تم جمع البيانات من عينة مكونة من 60 استبياناً، حيث حصلت الباحثة على 47 استبياناً مكتملاً. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إحصائية دالة بين التحول الرقمي وتطوير النظام الضريبي، مما يسهم في دعم الموازنة العامة للدولة وزيادة الإيرادات. أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي، من خلال تطبيق الإقرارات الضريبية والسداد الإلكتروني، يعزز الامتثال ويزيد من التحصيل الضريبي. أوصت الدراسة بضرورة استكمال عملية التحول الرقمي داخل مصلحة الضرائب، والتحول من النظام اليدوي إلى النظام الإلكتروني لتحسين كفاءة الإدارة وتقليل الأعباء الإدارية على الموظفين.

دراسة (العبادلة وبهاليل، 2024) بعنوان: " التحول الرقمي كآلية فعالة لتحسين خدمات الإدارة الضريبية: دراسة حالة البوابتين الإلكترونية جبايتك ومساهمتك".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التحول الرقمي بأبعاده (أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، المنصات الرقمية والتواصل الإلكتروني) في تحسين خدمات الإدارة الضريبية في الجزائر، مع التركيز على استخدام الخدمات الرقمية الحديثة مثل بوابتي "جبايتك" و"مساهمتك". استعرضت الدراسة المفاهيم المتعلقة بالتحول الرقمي وتقنياته، وتطرق إلى رقمنة الإدارة الضريبية والتحديات المرتبطة بالتهرب الضريبي. تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية تضم 48 مكلّفًا بدفع الضرائب، حيث استخدمت استمارة استبيان لجمع الآراء حول تأثير التحول الرقمي على جودة الخدمات الضريبية، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS). توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي يُسهم بشكل كبير في تحسين الخدمات الضريبية، كما أظهرت الإدارة الضريبية اهتمامًا واضحًا بأبعاد التحول الرقمي من خلال أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والتواصل الإلكتروني. أوصت الدراسة بزيادة استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز فعالية الخدمات الضريبية في العصر الحالي.

دراسة (قادر، 2024) بعنوان: " أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في رفع جودة التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الفاتورة الإلكترونية على تحسين جودة التحاسب الضريبي وتقليل التهرب الضريبي في العراق، مع التركيز على تخفيض تكاليف الفاتورة وتقليل الجهد والوقت اللازمين. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على 252 فردًا من مأموري الضرائب، ومراجعي الضرائب، ومديري مأموريات الضرائب، وأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات العراقية. استخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث. أسفرت النتائج عن أن الفاتورة الإلكترونية تساهم في تقليل مخاطر التهرب الضريبي، وأثبتت

وجود أثر معنوي بين تطبيقها ورفع جودة التحاسب الضريبي. كما ساعدت الفاتورة الإلكترونية في تحسين دقة المعلومات وضمان توريد الضريبة على القيمة المضافة إلى الخزنة العامة. أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الفاتورة الإلكترونية والاستفادة من مزايا التحول الرقمي لتعزيز جودة التحاسب الضريبي في العراق.

دراسة (بوشملة وسليمان، 2023) بعنوان: " التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة: دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور التحول الرقمي في الإدارة الضريبية في تحسين الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة. تركزت الدراسة على المفاهيم الأساسية لهذه الاستراتيجيات الرقمية وأهمية تطبيقها من قبل الإدارة الضريبية، مع تسليط الضوء على النموذج الجزائري من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المكلفين بالضريبة في المديرية الولائية للضرائب بسطيف. تكون مجتمع الدراسة من فئة المكلفين بالضريبة المستخدمين لبوابة جبايتك بمدينة سطيف. ويهدف إجراء الدراسة الميدانية تم أخذ عينة عشوائية يقدر حجمها بـ 50 فردا وقد تم توزيع الاستبيانات عليهم، ليتم استرجاع 50 استبيان صالح للتحليل أي بنسبة 100% من اجمالي الاستبيانات. توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز الوعي الجبائي، إلا أن النموذج الجزائري لا يزال يعاني من قيود كبيرة مقارنة بالنماذج العالمية الرائدة. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز جهود التحول الرقمي في الإدارة الضريبية الجزائرية، وتبني استراتيجيات فعالة لتطوير الوعي الجبائي، مما يسهم في تحسين الالتزام الضريبي وزيادة فعالية النظام الضريبي بشكل عام.

دراسة (ابوالعينين، 2023) بعنوان: " أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة نظرية - ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير التحول الرقمي على كفاءة النظام الضريبي في مصر وتقليل ظاهرة التهرب الضريبي وفقاً لرؤية 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي المعاصر الذي يجمع بين الأساليب الاستقرائية والاستنباطية، وتم تطبيقها على عينة تضم 195 من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية وأكاديمية السادات، بالإضافة إلى العاملين في مصلحة الضرائب. استخدمت الدراسة أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات من المشاركين. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إحصائية دالة بين التحول الرقمي وتحسين كفاءة النظام الضريبي المصري، كما أظهرت النتائج علاقة إيجابية بين التحول الرقمي ومكافحة التهرب الضريبي في السياق المصري. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز جهود التحول الرقمي في مصلحة الضرائب لدعم كفاءة النظام الضريبي وتقليل التهرب.

دراسة (خليفة، 2022) بعنوان: " أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيله الإيرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030/2020)".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور آليات التحول الرقمي في تعزيز حصيله الإيرادات الضريبية وتقليل حالات التهرب الضريبي ضمن إطار استراتيجية ورؤية مصر 2030. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات حصيله الإيرادات الضريبية خلال الفترة من يونيو 2016 حتى يونيو 2021، حيث شملت البيانات التي تم جمعها فترة ما قبل وبعد تفعيل آليات التحول الرقمي. توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي يسهم في إنشاء نظام ضريبي متكامل، مما يؤدي إلى تعديل التشريعات وتوحيد الإجراءات، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل وكفاءة العاملين. كما أظهرت الدراسة أثراً إيجابياً

في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز العدالة الضريبية ودمج الاقتصاد غير الرسمي. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام آليات التحول الرقمي لدعم كفاءة النظام الضريبي وزيادة الإيرادات بشكل مستدام.

دراسة (دعباس، 2022) بعنوان: " أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية طبقت على دافعي ضريبة الدخل في مدينة طولكرم".

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الوعي الضريبي على تقليل التهرب الضريبي. لتحقيق أهداف البحث، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع بيانات من عينة مؤلفة من 298 فردًا من دافعي ضريبة الدخل في مدينة طولكرم. بعد إجراء التحليل الإحصائي المناسب باستخدام برنامج SPSS، بما في ذلك حساب العدد والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار الانحدار الخطي البسيط، توصل الباحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي الضريبي والحد من التهرب الضريبي. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بعدد من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تقليل التهرب الضريبي، مما يسهم في تجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن ذلك على الأفراد والمجتمع بشكل عام.

دراسة (إيدير، 2021) بعنوان: " أثر عصنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير عصنة الإدارة الضريبية بجوانبها المختلفة، بما في ذلك إعادة تنظيم الإدارة الضريبية واستغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الخدمات الضريبية، على امتثال الشركات البترولية للضرائب في الجزائر. تم اختيار الشركات البترولية كمجتمع للدراسة، وجمعت البيانات من خلال استبيان شمل 41 شركة. استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقييم العلاقة بين المتغيرات. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإعادة

تنظيم الإدارة الضريبية على امتثال الشركات البترولية، بينما كان تأثير استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والخدمات الضريبية المقدمة من مديرية كبريات المؤسسات إيجابيًا لكنه لم يكن ذو دلالة إحصائية. كما كشفت النتائج عن تكامل بين جوانب عصنة الإدارة الضريبية، حيث كانت نسبة تأثير الجوانب الثلاثة مجتمعة على الامتثال أعلى من تأثير كل جانب بمفرده. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الجوانب التكنولوجية والإدارية لتحسين مستوى الامتثال الضريبي.

2-4-2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Olumoh, 2025) بعنوان: التحول الرقمي في الضرائب والتهرب الضريبي في نيجيريا: رؤى من ولاية كوارا.

“Digital transformation in taxation and tax evasion in Nigeria: Insights from Kwara State”

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على التهرب الضريبي في ولاية كوارا، نيجيريا، مع التركيز على بطاقات التعريف الإلكترونية وشهادات التخليص الضريبي. استخدمت الدراسة تصميم مسح عرضي وجمعت بيانات أولية من عينة مكونة من 499 من أصحاب المصلحة، تشمل 138 من كبار المديرين و361 من دافعي الضرائب النشطين، حيث تم توزيع استبيانات منظمة على المشاركين. تم استخدام تحليل المعادلات الهيكلية PLS-SEM لفحص البيانات. أظهرت النتائج أن كل من بطاقات التعريف الضريبي الإلكترونية وشهادات التخليص الضريبي الإلكترونية تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة على التهرب الضريبي في ولاية كوارا. خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يعزز بشكل فعال أداء الإيرادات الضريبية ويقلل من التهرب الضريبي في نيجيريا. أوصت الدراسة الحكومة بمواصلة الاستثمار والتركيز على التكامل التكنولوجي وتنقيف دافعي الضرائب لتعزيز الأنظمة الضريبية في ولاية كوارا.

دراسة (Abd El-Aleem, 2024) بعنوان: هل يُمكن للتحويل الرقمي تعزيز جودة الخدمات الرقمية والعمليات الداخلية: دراسة من مصلحة الضرائب المصرية.

“Can digital transformation enhance quality of digital services & internal operations: Evidence from the Egyptian Tax Authority”

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين ممارسات التحويل الرقمي وجودة الخدمات الرقمية والعمليات الداخلية داخل الهيئة الضريبية المصرية. تم تطبيق الدراسة على الموظفين والعاملين في مراكز كبار دافعي الضرائب في محافظتي القاهرة والجيزة، حيث تم اختيار قطاع الضرائب نظرًا لدوره الحيوي في تحقيق استراتيجية الشمول المالي المصري. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين تطبيق ممارسات التحويل الرقمي، المتمثلة في التكنولوجيا الرقمية، وتجربة العملاء وجودة الخدمات الرقمية والعمليات الداخلية في الهيئة الضريبية. أوصت الدراسة الهيئة الضريبية المصرية بتعزيز ممارسات الشمول المالي الرقمي لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة الضريبية، وزيادة الإيرادات العامة، وتقليل التهرب الضريبي، وتبسيط إدارة الضرائب وآليات التتبع الرقمي.

دراسة (Nguyen et al., 2024) بعنوان: تأثير الوعي الضريبي على الامتثال الضريبي: أدلة من فيتنام.

“The impact of tax awareness on tax compliance: Evidence from Vietnam”

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الوعي الضريبي والامتثال الضريبي في فيتنام، حيث نفذت السلطات الضريبية العديد من المبادرات لدعم إصلاح الإجراءات الإدارية بالتركيز على الممولين، من خلال أساليب مثل الحساب الذاتي وتقديم الإقرارات الذاتية والدفع الذاتي. استخدمت الدراسة منهجًا كميًا مع عينة مكونة من 380 دافع ضريبة من مختلف الصناعات. تم إرسال الاستبيان عبر البريد الإلكتروني مباشرة ومن خلال السلطات الضريبية، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS v.22، مع تطبيق مقياس ألفا كرونباخ لتقييم موثوقية المقاييس. أظهرت النتائج وجود تأثير

إيجابي كبير للوعي الضريبي على الامتثال، حيث ساهم الوعي الضريبي في تفسير 37.3% من التباين في الامتثال. بناءً على النتائج، أوصت الدراسة بإجراء تقييم شامل لمستوى الوعي الضريبي وتطوير برامج موجهة لمجموعات مختلفة من الممولين، وتحسين أساليب التعليم الضريبي، ودمج موضوعات الضرائب في المناهج الدراسية، وتعزيز ثقافة الامتثال من خلال تنظيم مسابقات توعوية.

دراسة (Amzuică et al., 2023) بعنوان: رقمنة الأعمال: آثارها على أبعاد التهرب الضريبي.

“Digitalization of business – Implications on tax evasion dimensions”

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير الرقمنة على جوانب متعددة من التهرب الضريبي، مُعتمدةً على بيانات من 155 دولة. تم قياس مستوى اعتماد الرقمنة باستخدام مؤشر اعتماد الرقمنة التابع للبنك الدولي، بينما تم تمثيل التهرب الضريبي باقتصاد الظل. استخدمت الدراسة نموذج انحدار لتقييم العلاقة بين اعتماد الرقمنة والتهرب الضريبي. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير كبير لكل من التضخم والبطالة والحرية الاقتصادية على التهرب الضريبي. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين اعتماد الرقمنة في الأعمال والتهرب الضريبي، مما يدل على أن الرقمنة تساهم في تقليل التهرب الضريبي. أوصت الدراسة بضرورة رؤية السلطات الرقمنة كأداة فعالة لمكافحة الجرائم المالية، ودعت الحكومات إلى تسريع عملية الرقمنة، خاصة في الدول النامية، حيث سيساهم الاستثمار في التكنولوجيا في زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين تخصيص الموارد.

دراسة (Xie & Huang, 2023) بعنوان: تأثير التحول الرقمي على التهرب الضريبي للشركات: أدلة من الصين.

“The impact of digital transformation on corporate tax avoidance: Evidence from China”

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التحول الرقمي على التهرب الضريبي في الشركات المدرجة في سوقى شنغهاي وشنتشن من 2009 إلى 2019. استخدمت الدراسة بيانات بانل لشركات A-share الصينية، حيث تم التركيز على كيفية تأثير التحول الرقمي في تحسين جودة الضوابط الداخلية للشركات. توصلت النتائج إلى أن التحول الرقمي يساهم بشكل ملحوظ في تقليل التهرب الضريبي، مع وجود اختلافات ملحوظة في هذا التأثير اعتمادًا على شدة جمع الضرائب وحجم الدعم الحكومي المقدم للشركات. كما أظهرت الدراسة أن تقليل التهرب الضريبي يعزز من كفاءة استثمارات الشركات. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التحول الرقمي كوسيلة فعالة لتحسين الأطر الضريبية، مما يساهم في تحقيق تكامل أعمق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الحقيقي.

دراسة (Yamen et al., 2022) بعنوان: الرقمنة والتهرب الضريبي: أثر الفساد في التخفيف.

“Digitalization and tax evasion: The moderation effect of corruption”

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير اعتماد الرقمنة على التهرب الضريبي واختبار تأثير الفساد كعامل معتدل في هذه العلاقة. استخدمت الدراسة مؤشر اعتماد الرقمنة التابع للبنك الدولي لقياس مستوى الرقمنة، بينما تم اختيار الاقتصاد الموازي كمؤشر للتهرب الضريبي. تم إجراء البحث استنادًا إلى مجموعة بيانات شاملة تشمل معلومات من 133 دولة. أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين التهرب الضريبي واعتماد الرقمنة من قبل الأفراد والشركات، مما يدل على أن الرقمنة تساهم في تقليل التهرب الضريبي. كما أظهرت النتائج أن الرقمنة كانت أكثر فعالية في

تقليل التهرب الضريبي في الدول ذات مستويات الفساد المنخفض مقارنة بالدول ذات الفساد العالي. توصلت الدراسة إلى أن هذه النتائج قد تكون مفيدة لصانعي السياسات في تحديد الرقمنة كأداة فعالة لمكافحة الجرائم المالية، وأوصت بضرورة الاستثمار في التكنولوجيا لزيادة الإيرادات الضريبية وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الحكومية.

2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف حيث هدفت الدراسة الحالية لمعرفة أثر التحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي بوجود الوعي الضريبي كمتغير وسيط في العراق، بينما تنوعت واختلفت أهداف ومتغيرات الدراسات السابقة، كذلك كانت بعض الدراسات السابقة تركز على جانب واحد، فإن هذه الدراسة تقدم إطاراً شاملاً يجمع بين هذه الأبعاد.

واختلفت الدراسة الحالية في مجتمعها وعينتها حيث حددت الدراسة مجتمعها وعينتها من موظفين الهيئة العامة للضرائب في العراق، بالمقابل لم تقوم أي دراسة من الدراسات السابقة التي تم عرضها باختيار نفس المجتمع وعينة الدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

تضمن هذا الفصل وصفاً شاملاً للمنهجية المستخدمة في إجراء هذه الدراسة، حيث يهدف إلى تقديم إطار واضح لكيفية تحقيق أهداف البحث، في البداية، تم تحديد مجتمع الدراسة ونوع العينة المستخدمة، كما تناول الفصل أقسام أداة الدراسة، حيث سيتم توضيح العناصر المختلفة التي تم تضمينها في الاستبانة أو أي أدوات أخرى تم استخدامها لجمع المعلومات، ومن ثم تم توضيح الطرق المتبعة في جمع البيانات، كذلك تم تسليط الضوء على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الأولية، مما يضمن تقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

3-2 منهج الدراسة

تُعد منهجية الدراسة الإطار الأساسي الذي يوجه الباحث في جمع وتحليل البيانات للوصول إلى النتائج المستهدفة، وفي هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي من خلال جمع البيانات وتحليلها بطرق كمية، واختبار فرضيات الدراسة، مما يساعد في تقييم العلاقة بين المتغيرات وتحديد التأثيرات المحتملة للتحويل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بوجود الوعي الضريبي كمتغير وسيط.

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من موظفين الدائرة المالية والشركات، ودائرة الرقابة في الهيئة العامة للضرائب في العراق البالغ عددهم (196) فرد، وذلك وفق البيانات التي تم تزويد الباحثة بها من قبل

الهيئة العامة للضرائب، واعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل، حيث سيتم استهداف جميع افراد مجتمع الدراسة.

وقد تم تصميم الاستبانة إلكترونياً من خلال نماذج (Google Forms)، وقد تم توزيع (196) استبانة (إلكترونياً من خلال تطبيقات واتساب) على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال التعاون مع موظف من قسم الموارد البشرية في الهيئة العامة للضرائب، حيث قام الموظف بإرسال الرابط إلى مجموعات العمل الموجودة لديه على تطبيق واتساب، بالإضافة الى بعض الموظفين العاملين في الهيئة، وتم استرداد (175) استبانة جميعها صالحة للتحليل الإحصائي، وعليه تكون نسبة الاسترداد (89%)، وتعتبر هذه النسبة ممثلة لمجتمع الدراسة ويمكن الاعتماد عليها في استكمال إجراءات الدراسة، ووفقاً ل (Sekar and Bougie, 2020) فإنه يعتبر نسبة استجابة (86%) كحد أدنى مناسبة لأغراض البحث العلمي.

3-4 طرق جمع البيانات

لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم الاعتماد على مصدرين رئيسيين:

1- المصادر الثانوية: هي المعلومات التي تم جمعها مسبقاً من قبل أشخاص أو جهات أخرى،

وتكون متاحة للاستخدام من قبل الباحثين، وتشمل الدراسات السابقة، والبحوث المنشورة

المقالات، الكتب، والإحصائيات والمعلومات المتاحة على الإنترنت.

2- المصادر الأولية: هي البيانات التي يتم جمعها لأول مرة من قبل الباحث نفسه لأغراض

محددة تتعلق بالدراسة من خلال من خلال الاستبانة، والتي تتطلب تصميم دقيق وتوزيع

على عينة الدراسة لجمع بيانات دقيقة وموثوقة.

3-5 أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة المنشورة والابحاث العلمية المحكمة لإعداد استبيان يتألف من أربعة أجزاء لجمع البيانات.

1. المعلومات الديموغرافية: يتناول هذا الجزء المعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مثل

العمر، الجنس، والمستوى التعليمي، الخبرة العملية.

2. قياس المتغير المستقل: يتضمن هذا الجزء مجموعة من الفقرات التي تهدف لقياس المتغير

المستقل (التحول الرقمي) وأبعادها الفرعية (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية،

التواصل الرقمي) وأبعادها الفرعية، كما يلي:

• منظومة الفاتورة الرقمية: الفقرات (1-5).

• المنصات الرقمية: الفقرات (6-10).

• التواصل الرقمي: الفقرات (11-15).

3. قياس المتغير التابع: يتضمن هذا الجزء مجموعة من الفقرات لقياس المتغير التابع (الحد

من التهرب الضريبي)، وقد شملت الفقرات (16-25).

4. قياس المتغير الوسيط: يتضمن هذا الجزء مجموعة من الفقرات لقياس المتغير الوسيط

(التحول الرقمي)، وقد شملت الفقرات (26-35).

وفيما يلي الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في بناء الاستبيان - والموضحة في الجدول -

(1-3).

الجدول (3-1): الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في بناء الاستبيان

المتغير	الابعاد	المصادر
المتغير المستقل: التحول الرقمي	البُعد الأول: منظومة الفاتورة الرقمية	(قادر، 2024)
	البُعد الثاني: المنصات الرقمية	(العبدلة وبهاليل، 2024)
	البُعد الثالث: التواصل الرقمية	(العبدلة وبهاليل، 2024)
المتغير التابع: الحد من التهرب الضريبي		(Amzuică et al., 2023)
المتغير الوسيط: الوعي الضريبي		(Nguyen et al., 2024)

وقد تم تصنيف إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها وعلى النحو الآتي: موافق بشدة وأعطيت خمس درجات، موافق وأعطيت أربع درجات، محايد وأعطيت ثلاث درجات، غير موافق وأعطيت درجتان، غير موافق بشدة وأعطيت درجة واحدة).

الجدول رقم (3-2): توزيع قيم إجابات أسئلة ليكرت الخماسية

الاستجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

يوضح الجدول أن الفقرة التي يوافق عليها المشاركون بشدة تُمنح تصنيفاً قدره 5، بينما يتم تصنيف الفقرة التي لا يوافقون عليها بشدة بالرقم 1، وتتوزع الخيارات الأخرى بين هذين القيمتين، مما يتيح الحصول على تقييم دقيق لمستوى الموافقة، وتحليل البيانات، تم الاعتماد بشكل أساسي على حساب الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى الأهمية لفقرات الاستبانة، حيث تم استخدام المعادلة التالية لحساب الأهمية النسبية، والتي تُعتبر معياراً لتحليل المتغيرات (Hair et al., 2018):

الأهمية النسبية = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$1.333 = 3 / (1 - 5) =$$

استنادًا إلى المعادلة السابقة، تم تصنيف مستويات الموافقة كما يلي (Hair et al., 2018):

- أقل من 2.33: تشير إلى موافقة منخفضة.
- من 2.33 إلى أقل من 3.67: تدل على موافقة متوسطة.
- من 3.67 إلى 5: تعكس موافقة مرتفعة.

3-6 صدق وثبات أداة الدراسة

3-6-1 الصدق الظاهري:

يتمثل الصدق الظاهري في توافق فقرات أداة القياس مع المفهوم أو الظاهرة التي يتوقع أن تقيسها، وتكمن أهمية الصدق الظاهري في قدرة الأداة على التعبير عن الأبعاد المراد قياسها بشكل مناسب، ويتوقف مستوى صدق الأداة على مدى تمثيل فقراتها للمتغيرات المقصود قياسها أو السمات المدروسة، وبناءً على ذلك، تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين (7) محكمين الذين يعملون في الجامعات الأردنية، والمشار إليهم في الملحق (2)، وبعد قراءتهم لفقرات الاستبانة ومحتوياتها، تمت مراجعة الأداة وإجراء التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم وتوصياتهم.

3-6-2 الصدق البنائي (التمييزي):

يتم تقييم الصدق البنائي للأداة البحثية من خلال تحليل العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة في الأداة والدرجة الكلية للأداة، ويفترض أن الدرجة الكلية تعد معيارًا للصدق، حيث تعكس درجة قياس الأداة بشكل شامل. وبناءً على ذلك، يتم حذف الفقرات التي تظهر قيمة الارتباط الخطي ضعيفًا

مع الدرجة الكلية للأداة (أقل من 0.5) أو تظهر تجاهها عكسيًا للعلاقة، حيث يفترض أن هذه الفقرات لا تقيس الظاهرة المستهدفة بالأداة بشكل كامل (Hair et al., 2018). ونتيجة الصدق البنائي موضحة في الجدول (3-3).

الجدول (3-3): درجات الارتباط الخطي فقرات المقياس بالدرجة الكلية

أولاً: التحول الرقمي					
منظومة الفاتورة الرقمية		المنصات الرقمية		التواصل الرقمي	
الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط
1	0.744	6	0.758	11	0.791
2	0.751	7	0.777	12	0.704
3	0.774	8	0.729	13	0.744
4	0.670	9	0.664	14	0.719
5	0.742	10	0.723	15	0.779
ثالثاً: الحد من التهرب الضريبي					
الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط
16	0.744	21	0.747		
17	0.735	22	0.751		
18	0.762	23	0.700		
19	0.659	24	0.786		
20	0.701	25	0.252		
ثالثاً: الوعي الضريبي					
الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط	الفقرات	قيمة الارتباط
26	0.700	31	0.641		
27	0.706	32	0.590		
28	0.723	33	0.384		
29	0.787	34	0.553		
30	0.755	35	0.591		

وفقًا للجدول رقم (3-3)، يتضح أن جميع قيم العلاقات (الارتباط) بين فقرات التحول الرقمي وفقرات الحد من التهرب الضريبي، وفقرات الوعي الضريبي اعلى من 25% وتحمل تجاهها إيجابيًا، وهذا يعتبر مؤشرًا إيجابيًا على وجود صدق بنائي في أداة الدراسة.

3-6-3 ثبات أداة الدراسة:

يتم احتساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، ويعتبر هذا المعامل مقياسًا للموثوقية الداخلية لأداة القياس. ووفقًا لـ (Sekaran & Bougie (2020)، يعتبر القيمة المقبولة إحصائيًا لمعامل كرونباخ ألفا هي أكبر من 0.70.

الجدول (3-4): نتائج اختبار (Cronbach Alpha)

التحول الرقمي	منظومة الفاتورة الرقمية	المنصات الرقمية	التواصل الرقمي
Cronbach Alpha	0.820	0.841	0.786
عدد الفقرات	5	5	5
الحد من التهرب الضريبي	الحد من التهرب الضريبي		
Cronbach Alpha	0.791		
عدد الفقرات	10		
الوعي الضريبي	الوعي الضريبي		
Cronbach Alpha	0.834		
عدد الفقرات	10		
المقياس ككل (0.806)			

وفقًا للجدول (3-4) الذي يعرض نتائج اختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، يمكننا استنتاج أن أداة الدراسة ثابتة وموثوقة، حيث تشير قيم الاختبار إلى وجود استقرار في قياسات الأداة، وجميع الأبعاد تفوق قيمة 0.70 وبما أن المؤشر العام لجميع الفقرات بلغ 0.806 وجميعها تفوق قيمة 0.70، مما يدعم ثبات الأداة وموثوقيتها.

3-7 ملائمة الأساليب الإحصائية المستخدمة

يجب التأكد من عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة في دراسة الانحدار المتعدد، حيث يمكن أن تؤثر هذه الارتباطات على تقديرات معاملات الدراسة. وإن الوضع الملائم لاستخدام تحليل الانحدار المتعدد وجود ارتباطات قوية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بينما تكون الارتباطات بين المتغيرات المستقلة نفسها منخفضة، حيث يُعتبر الارتباط العالي بين المتغيرات المستقلة عاملاً يزيد من تعقيدية استنتاج الاختلاف في المتغير التابع.

واحدة من المشاكل الإحصائية المهمة في تحليل الانحدار هي الازدواج الخطي (Multicollinearity)، والذي يشير إلى وجود ارتباط قوي ومعنوي بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة، وتنتج عن الازدواج الخطي تأثيرات سلبية خطيرة، بما في ذلك عدم استقلالية معاملات الانحدار وعدم قدرتها على توفير تقديرات موثوقة. بالتالي، وجود الازدواج الخطي يؤثر سلباً على دقة تقدير معاملات الانحدار واختبار معنويتها، وبالتالي يقلل من جودة النموذج الإحصائي في الانحدار. لذلك، من الضروري التحقق من عدم وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة في دراسة الانحدار المتعدد. يمكن استخدام تحليل الارتباط ومعامل التباين (Variance Inflation Factor) لتقدير درجة الازدواج الخطي واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل معه، مثل استبعاد المتغيرات ذات الارتباط العالي أو إعادة صياغة النموذج الإحصائي لتجنب هذه المشكلة وضمان دقة التحليل واعتمادية النتائج. ويتم التأكد من هذا الشرط بالطرق التالية:

1) اختبار مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة: اختبار مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المستقلة هو أحد التوجيهات الشائعة في تحليل الانحدار لتقدير وجود الازدواج الخطي. يستند هذا الاختبار إلى فكرة أن وجود علاقة ارتباطية قوية (تزيد عن 0.80) بين متغيرين مستقلين

من الممكن أن يشير إلى وجود ازدواج خطي بينهما. ومن المعروف أن الازدواج الخطي يمكن أن يؤثر سلبًا على دقة تقدير معاملات الانحدار واختبار معنويتها وبالتالي، استخدام هذا الاختبار يمكن أن يساهم في تشخيص وفهم مشكلة الازدواج الخطي في نموذج الانحدار. عندما يتم اكتشاف علاقة ارتباطية قوية بين متغيرين مستقلين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم الازدواج الخطي بينهما واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه المشكلة (Gujarati et al., 2019).

الجدول (3-5): مصفوفة (Pearson) بين أبعاد المتغير المستقل

التحول الرقمي	منظومة الفاتورة الرقمية	المنصات الرقمية	التواصل الرقمي
منظومة الفاتورة الرقمية	1		
المنصات الرقمية	0.723	1	
التواصل الرقمي	0.633	0.701	1

وفقًا للجدول (3-5) بلغت جميع معاملات الارتباط بين أبعاد التحول الرقمي أقل من (0.80)

وعليه تعتبر مناسبة لإجراء التحليل الخطي في نموذج الانحدار.

2) تحليل معامل التضخم (VIF) ومعامل التباين المسموح: يمكن استخدام معامل تضخم التباين

(VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) لتقدير وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات

المستقلة في تحليل الانحدار. وفقًا لهذه الطريقة، إذا كانت قيمة معامل التضخم (VIF) لكل

متغير أقل من 5، فإنه يمكن الاستدلال على عدم وجود ازدواج خطي. وعند قسمة 1 على

معامل التضخم (VIF)، يتم الحصول على معامل التباين المسموح (Tolerance)، وإذا كانت

قيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من 0.2 وأقل من 1، فإن ذلك يشير أيضًا إلى

عدم وجود ازدواج خطي (Hair et al., 2018).

الجدول رقم (3-6): نتائج تحليل معامل التضخم (VIF) ومعامل التباين المسوح

التحول الرقمي	منظومة الفاتورة الرقمية	المنصات الرقمية	التواصل الرقمي
معامل التضخم (VIF)	2.391	3.218	2.691
التباين المسموح به	0.418	0.311	0.372

تشير النتائج الموجودة في الجدول (3-6) إلى أن قيمة معامل التضخم (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة أقل من 5. كما أن قيمة معامل التباين المسوح به لا تتجاوز 1 ولا تقل عن 0.2، وعليه يمكن استنتاج من ذلك أنه لا يوجد مشكلة في الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، مما يعزز موثوقية النتائج.

3) فحص الارتباط الذاتي (Autocorrelation): يُستخدم اختبار ديربن-واتسون (Durbin-Watson test)

كأداة شائعة لتحديد وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية في نماذج الانحدار، ويُعتبر هذا الاختبار أساسيًا لضمان دقة وموثوقية نماذج الانحدار المستخدمة، حيث يساهم في تحسين جودة التحليلات والتنبؤات، حيث تعتمد هذه العملية على حساب قيمة اختبار ديربن-واتسون (D.W) ومقارنتها بالقيم الجدولية المعروفة، والتي تشمل القيمة الدنيا (dl) والقيمة العليا (du)، فعندما تكون القيمة المحسوبة أعلى من القيمة العليا (du)، فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، مما يعني أن الأخطاء العشوائية مستقلة ولا تؤثر على نتائج النموذج، أما في حال كانت القيمة المحسوبة بين (dl) و (du)، فإن ذلك يشير إلى عدم الحسم بشأن وجود الارتباط الذاتي، مما يتطلب مزيدًا من الفحص، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من (dl)، فإن ذلك يدل على وجود مشكلة في الارتباط الذاتي (Gujarati et al., 2019).

الجدول (3-7): نتائج اختبار (D-W)

قيمة D.W الجدولية الدنيا dl	قيمة D.W الجدولية العليا dU	قيمة D.W المحسوبة	الفرضية
1.57	1.78	1.905	H01
1.65	1.69	2.268	H01.1
1.65	1.69	1.992	H01.2
1.65	1.69	2.198	H01.3
1.61	1.74	1.933	H02
1.65	1.69	2.390	H03
1.61	1.74	2.410	H04
النتيجة: لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي			

استنادًا إلى نتائج الجدول (3-7) لاختبار ديربن-واتسون (Durbin-Watson)، يلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ (D.W) تتجاوز قيمتها الجدولية العليا (du)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي وصلاحيّة النموذج للاستخدام في تحليل الانحدار.

4) اختبار التوزيع الطبيعي: إن تحقق افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات له أهمية كبيرة في

التحليلات الإحصائية اللاحقة، حيث يعتبر هذا الافتراض من الشروط الأساسية لاستخدام

العديد من الاختبارات الإحصائية المعلمية، وعليه تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي

(Normality Test) على إجابات عينة الدراسة للتحقق من مدى اتباعها للتوزيع الطبيعي،

وقد تم استخدام اختبار كولموغوروف-سميرنوف لهذا الغرض، حيث يُعد هذا الاختبار من

الاختبارات الشائعة والموثوقة لفحص افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات (Field, 2018).

والجدول رقم (3-8) يوضح نتيجة اختبار كولموغوروف-سميرنوف:

الجدول رقم (3- 8) نتيجة اختبار كولموغوروف-سميرنوف (Normality Test)

التحول الرقمي	منظومة الفاتورة الرقمية	المنصات الرقمية	التواصل الرقمي
Kolmogorov-Smirnov	0.444	0.358	0.421
Sig	0.076	0.059	0.072
الحد من التهرب الضريبي	الحد من التهرب الضريبي		
Kolmogorov-Smirnov	0.563		
Sig	0.127		
الوعي الضريبي	الوعي الضريبي		
Kolmogorov-Smirnov	0.342		
Sig	0.052		

وفقاً لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي الموضحة في الجدول (3-8) كانت قيم اختبار " كولموغوروف-سميرنوف" لجميع أبعاد متغيرات الدراسة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، هذه النتيجة تؤكد صحة افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي، وهو أحد الافتراضات الأساسية لاستخدام نماذج الانحدار الخطي. وبالتالي، يمكن الوثوق في القدرة التفسيرية للنموذج المقدّر والاعتماد عليه في إجراء التنبؤات المستقبلية والاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة.

3-8 الأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل الإحصائي

- لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بالإضافة الى برنامج (Amos) حيث تم إجراء المعالجات الإحصائية الآتية:
- التكرارات والنسب المئوية: استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
 - الوسط الحسابي: لقياس متوسط إجابات المبحوثين عن فقرات الاستبانة. وهذا المقياس يعطي تصوراً عاماً عن مستوى الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة.

- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت إجابات المبحوثين عن وسطها الحسابي. وهذا المقياس يوضح مدى تركيز الإجابات حول الوسط الحسابي.
- **الأهمية النسبية:** للتعليق على المتوسطات، وهذا المقياس يساعد في تفسير مستوى اجابات افراد عينة الدراسة.
- **معامل الارتباط بيرسون:** يستخدم لقياس مستوى قوة الارتباط بين متغيرين، والتحقق من شرط عدم الارتباط التام بين المتغيرات.
- **معامل الثبات (كرونباخ ألفا):** يقيس مدى اتساق فقرات اداة الدراسة، حيث يشير قيمة أعلى من 0.7 إلى مستوى جيد من الثبات.
- **معامل تضخم التباين (VIF) :** يُستخدم للتحقق من وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار.
- **اختبار (Kolmogorov–Smirnov Test):** للكشف عن البيانات اما تتوزع طبيعيا او لا، مما يساعد في اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة.
- **تحليل معامل الانحدار المتعدد والبسيط:** يُستخدم لفحص تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- **تحليل المسار باستخدام برنامج (Amos) :** يُستخدم لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، مع الأخذ في الاعتبار وجود متغير وسيط، ويهدف هذا التحليل إلى فهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات من خلال تقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة، كما يعتمد تحليل المسار على نماذج سببية، حيث يفترض وجود علاقات خطية بين المتغيرات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 مقدمة

تم في هذا الفصل عرض ومناقشة لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة، ويتضمن هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية، أولاً، تم وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ثم تم تحليل استجابات المشاركين وتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات، وأخيراً، يتم اختبار فرضيات الدراسة.

4-2 وصف البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

تم استخراج تواترات ونسب المشاركين في عينة الدراسة حسب مختلف مستويات المتغيرات الديموغرافية، مثل الجنس، الفئة العمرية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، بهدف توفير صورة واضحة عن خصائص عينة الدراسة، حيث تم حساب عدد المشاركين والنسب المئوية لكل مستوى في المتغيرات الديموغرافية المختلفة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-1): التكرار والنسبة المئوية لوصف المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير الديمغرافي	فئة المتغيرات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	88	50.3
	أنثى	87	49.7
	المجموع	175	100%
الفئة العمرية	30 سنة فأصغر	30	17.1
	من 31 الى اقل من 36 سنة	68	38.9
	من 36 الى اقل من 41 سنة	37	21.1
	من 41 الى اقل من 46 سنة	25	14.3
	46 سنة فأكبر	15	8.6
	المجموع	175	100%

المتغير الديمغرافي	فئة المتغيرات	التكرار	النسبة %
المؤهل التعليمي	دبلوم	6	3.4
	بكالوريوس	96	54.9
	ماجستير	56	32.0
	دكتوراه	17	9.7
	المجموع	175	100%
المسمى الوظيفي	موظف شؤون مالية وإدارية	47	26.9
	مأمور ضرائب	45	25.7
	محاسب	23	13.1
	مدقق	33	18.9
	رئيس قسم/ رئيس شعبة	16	9.1
	مدير دائرة	11	6.3
	المجموع	175	100%
	المجموع	175	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	33	18.9
	5- أقل من 10 سنوات	69	39.4
	10- أقل من 15 سنة	40	22.9
	15 سنة فأكثر	33	18.9
	المجموع	175	100%

تظهر البيانات الواردة في الجدول (4-1) توازناً ملحوظاً بين الذكور (88 مشاركاً، 50.3%)

والإناث (87 مشاركة، 49.7%)، مما يشير إلى توازن ملحوظ بين الجنسين، وتجسد هذه النسبة

التغيرات الإيجابية في المجتمع وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

أما الفئة العمرية، فتسيطر عليها الفئة الشابة نسبياً، حيث يمثل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن

30 سنة 17.1% (30 مشاركاً)، تليها الفئة من 31 إلى أقل من 36 سنة بنسبة 38.9% (68

مشاركاً)، يلي ذلك الفئة من 36 إلى أقل من 41 سنة (21.1%)، ثم من 41 إلى أقل

من 46 سنة (14.3%)، وأخيراً 46 سنة فأكثر (8.6%)، 15 مشاركاً). يعكس هذا

التوزيع الرغبة المتزايدة لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق في توظيف الشباب، الذين يمكنهم تقديم أفكار جديدة ومبتكرة تسهم في تطوير الأداء داخل المؤسسة.

بالنسبة للمؤهل العلمي، فإن البيانات تشير إلى أن حاملي شهادة البكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر 54.9% (96 مشاركاً)، مما يؤكد أهمية هذه الدرجة كحد أدنى للوظائف في الهيئة، يليه حاملو الماجستير بنسبة 32.0% (56 مشاركاً)، بينما يمثل حاملو الدكتوراه 9.7% (17 مشاركاً)، أما حاملو الدبلوم فيشكلون النسبة الأقل (3.4%، 6 مشاركين)، مما يعكس تفضيل الهيئة للكوادر ذات التعليم العالي لمواجهة تعقيدات الضرائب والامتثال. هذا التوزيع يبرز استراتيجية التوظيف التي تركز على الجودة الأكاديمية، مما يعزز الكفاءة في إدارة التحديات مثل مكافحة التهرب الضريبي وتحسين الإيرادات العامة.

أما المسمى الوظيفي، فيظهر تنوعاً يعكس الهيكل الهرمي للهيئة، حيث يحتل موظفو شؤون مالية وإدارية المرتبة الأولى بنسبة 26.9% (47 مشاركاً)، تليهم مأمورو الضرائب (25.7%، 45 مشاركاً)، يأتي بعدهم المدققون (18.9%، 33 مشاركاً)، ثم المحاسبون (13.1%، 23 مشاركاً)، ورؤساء الأقسام/الشعب (9.1%، 16 مشاركاً)، وأخيراً مدراء الدوائر (6.3%، 11 مشاركاً). هذا التوزيع يضمن توزيعاً متوازناً للمسؤوليات، حيث يشكل المستويات التنفيذية العليا نسبة أقل (15.4% مجتمعة)، بينما تهيمن المستويات التشغيلية (84.6%)، مما يعكس تركيزاً على الكفاءة اليومية والإشراف الفعال في بيئة ضريبية معقدة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، تبرز الفئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات كنسبة الأكبر (39.4%، 69 مشاركاً)، تليها فئة 10 إلى أقل من 15 سنة (22.9%، 40 مشاركاً)، بينما تشترك فئتان في 18.9% كل واحدة: أقل من 5 سنوات (33 مشاركاً) و15 سنة فأكثر (33 مشاركاً). يعكس هذا

التوزيع اعتماد الهيئة العامة للضرائب في العراق على أفراد يتمتعون بخبرة متوسطة إلى عالية، مما يسهم في تحقيق فعالية العمل، كما تفضل الهيئة العامة للضرائب في العراق توظيف الأفراد الذين يتمتعون بخبرة كافية.

3-4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-3-4 الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (التحول الرقمي)

يرتبط هذا القسم في وصف المتغير المستقل (التحول الرقمي) وذلك لتحديد مستوى الأهمية النسبية لفقرات أداة الدراسة، حيث تم الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري والموضحة في الجدول (2-4).

الجدول (2-4): نتائج الإحصاء الوصفي تجاه أبعاد التحول الرقمي

الترتبة	مستوى الأهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التحول الرقمي
3	مرتفعة	0.6074	3.874	منظومة الفاتورة الرقمية
1	مرتفعة	0.4420	3.995	المنصات الرقمية
2	مرتفعة	0.6432	3.989	التواصل الرقمي
	مرتفعة	0.4937	3.953	المؤشر العام

نلاحظ من الجدول (2-4) أن البعد (المنصات الرقمية) في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة من الأهمية بين أبعاد المتغير المستقل التحول الرقمي ، بينما البعد (منظومة الفاتورة الرقمية) حقق المرتبة الأخيرة وبدرجة مرتفعة من الأهمية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.874-3.995)، ونلاحظ بأن جميع قيم الانحرافات المعيارية اقل من 1 وهذا يدل على عدم تشتت بإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات أداة الدراسة، وبلغ المؤشر العام للتحول الرقمي (3.953)، وانحراف معياري (0.4937)، وهذا يدل على ارتفاع مستوى التحول الرقمي لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق. وفيما يلي عرض للإحصاء الوصفي لجميع أبعاد التحول الرقمي:

4-3-1-1 الإحصاء الوصفي لبعد (منظومة الفاتورة الرقمية)

يوضح الجدول (3-4) أدناه الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد (منظومة الفاتورة الرقمية) وهو أحد أبعاد التحول الرقمي وتظهر نتائج هذا البعد كما يلي:

الجدول (3-4): نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد منظومة الفاتورة الرقمية

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتبة
1	تقوم الهيئة باعتماد الفاتورة الرقمية لضمان توثيق جميع المعاملات الضريبية.	3.85	0.838	مرتفعة	4
2	تحرص الهيئة على تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين.	4.00	0.802	مرتفعة	1
3	تلزم الهيئة المكلفين بإصدار الفواتير الرقمية.	3.94	0.872	مرتفعة	3
4	تراقب الهيئة صحة الفواتير الرقمية.	3.97	0.769	مرتفعة	2
5	تحدث الهيئة منظومة الفاتورة الرقمية باستمرار.	3.61	0.623	متوسطة	5
	المؤشر العام	3.874	0.6074	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (3-4) أن مؤشر الوسط الحسابي العام لبعد (منظومة الفاتورة الرقمية) قد بلغت قيمته (3.874) في مجال المقياس ككل، وهو يدل على الدرجة المرتفعة للأهمية النسبة لهذا البعد، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.6074)، ونلاحظ من الجدول (3-4) إلى أن الفقرة (2) وهي تنص على: (تحرص الهيئة على تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين) قد حققت المركز الأول بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.00) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.802)، ومن جهة أخرى فقد حققت الفقرة (5) وهي تنص على: (تحدث الهيئة منظومة الفاتورة الرقمية باستمرار) على أقل متوسط بين قيم المتوسطات وبقائمة بلغت (3.61) وتشنت منخفض

حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.623). وتدل هذه النتائج على ان الهيئة العامة للضرائب في العراق تحرص على تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين.

4-3-1-2 الإحصاء الوصفي لبعد (المنصات الرقمية)

يوضح الجدول (4-4) أدناه الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد (المنصات الرقمية) وهو أحد أبعاد التحول الرقمي وتظهر نتائج هذا البعد كما يلي:

الجدول (4-4): نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد المنصات الرقمية

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الترتبة
6	تعتمد الهيئة منصات رقمية متطورة لربط الجهات الضريبية.	3.97	0.735	مرتفعة	4
7	تستخدم الهيئة منصات الرقمية لتسهيل تسجيل المكلفين.	4.07	0.785	مرتفعة	1
8	تحرص الهيئة على أمن البيانات من خلال استخدام منصات رقمية مشفرة.	4.02	0.750	مرتفعة	2
9	تشجع الهيئة المكلفين على تقديم الإقرارات الضريبية عبر المنصات الرقمية.	3.93	0.821	مرتفعة	5
10	تدرب الهيئة موظفيها باستمرار على التعامل مع المنصات الرقمية.	4.00	0.703	مرتفعة	3
	المؤشر العام	3.995	0.4420	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (4-4) أن مؤشر الوسط الحسابي العام لبعد (المنصات الرقمية) قد بلغت قيمته (3.995) في مجال المقياس ككل، وهو يدل على الدرجة المرتفعة للأهمية النسبة لهذا البعد، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.4420)، ونلاحظ من الجدول (4-4) إلى أن الفقرة (7) وهي تنص على: (تستخدم الهيئة منصات الرقمية لتسهيل تسجيل المكلفين) قد حققت المركز الأول

بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.07) وتشئت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.785)، ومن جهة أخرى فقد حققت الفقرة (9) والتي تنص على: (تشجع الهيئة المكلفين على تقديم الإقرارات الضريبية عبر المنصات الرقمية) على أقل متوسط بين قيم المتوسطات وبقية بلغت (3.93) وتشئت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.821). وتدل هذه النتائج على ان الهيئة العامة للضرائب في العراق تستخدم منصاتها الرقمية لتسهيل تسجيل المكلفين.

3-1-3-4 الإحصاء الوصفي لبعد (التواصل الرقمي)

يوضح الجدول (4-5) أدناه الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة على الفقرات التي تقيس بعد (التواصل الرقمي) وهو أحد أبعاد التحول الرقمي وتظهر نتائج هذا البعد كما يلي:

الجدول (4-5): نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه بعد التواصل الرقمي

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الرتبة
11	توفر الهيئة قنوات اتصال رقمية للتواصل مع المكلفين.	4.02	0.802	مرتفعة	2
12	تعمل الهيئة على تطوير وسائل التواصل الرقمي لزيادة الوعي بالتزامات المكلفين.	4.03	0.723	مرتفعة	1
13	تحرص الهيئة على توفير الدعم الفني الرقمي عبر قنوات التواصل الإلكتروني للرد على استفسارات المكلفين.	3.94	0.832	مرتفعة	5
14	تعتمد الهيئة على التواصل الرقمي في حملاتها التعريفية حول القوانين واللوائح الضريبية الجديدة.	3.96	0.798	مرتفعة	4
15	تستخدم الهيئة وسائل التواصل الرقمية لتسهيل عمليات التسجيل الإلكتروني للمكلفين.	3.99	0.739	مرتفعة	3
	المؤشر العام	3.989	0.6432	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (4-5) أن مؤشر الوسط الحسابي العام لبعد (التواصل الرقمي) قد بلغت قيمته (3.989) في مجال المقياس ككل، وهو يدل على الدرجة المرتفعة للأهمية النسبية لهذا البعد، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.6432)، ونلاحظ من الجدول (4-5) إلى أن الفقرة (12) والتي تنص على: (تعمل الهيئة على تطوير وسائل التواصل الرقمي لزيادة الوعي بالتزامات المكلفين) قد حققت المركز الأول بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.03) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.723)، ومن جهة أخرى فقد حققت الفقرة (13) والتي تنص على: (تحرص الهيئة على توفير الدعم الفني الرقمي عبر قنوات التواصل الإلكتروني للرد على استفسارات المكلفين) على أقل متوسط بين قيم المتوسطات وبقية بلغت (3.94) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.832). وتدل هذه النتائج على أن الهيئة العامة للضرائب في العراق تعمل على تطوير وسائل التواصل الرقمي لزيادة الوعي بالتزامات المكلفين.

4-3-2 الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي):

يرتبط هذا القسم في وصف المتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي) وذلك لتحديد مستوى الأهمية النسبية لفقرات أداة الدراسة، حيث تم الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري والموضحة في الجدول (4-6).

الجدول (4-6): نتائج الإحصاء الوصفي تجاه الحد من التهرب الضريبي

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الرتبة
16	تعمل الهيئة على تطوير آليات رصد وتحليل بيانات المكلفين.	4.03	0.827	مرتفعة	4
17	تعتمد الهيئة تقنيات متقدمة لمتابعة الالتزام الضريبي.	3.59	0.817	متوسطة	9
18	تعتمد الهيئة على آليات التدقيق الإلكتروني.	4.16	0.756	مرتفعة	1
19	تستخدم الهيئة نظام الهوية الضريبية لتتبع ومراقبة الشركات والمؤسسات بدقة.	3.94	0.712	مرتفعة	6
20	تحرص الهيئة على تعزيز الشفافية في الإجراءات الضريبية.	3.90	0.914	مرتفعة	7
21	تقوم الهيئة بتطبيق العقوبات الرادعة على المكلفين المتهربين ضريبياً وفقاً لما ينص عليه القانون.	4.06	0.684	مرتفعة	3
22	تقوم الهيئة بتحليل أنماط الإنفاق والتعاملات المالية للكشف عن الأفعال غير القانونية.	3.56	0.806	متوسطة	10
23	تعتمد الهيئة على تقارير دورية لمراقبة أداء عمليات جباية الضرائب.	3.71	0.772	مرتفعة	8
24	تتعاون الهيئة مع الجهات الأمنية والقضائية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المتهربين ضريبياً.	4.09	0.713	مرتفعة	2
25	تنفذ الهيئة حملات تفتيشية للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية.	4.01	0.788	مرتفعة	5
	المؤشر العام	3.906	0.4541	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (4-6) أن مؤشر الوسط الحسابي العام لمتغير (الحد من التهرب الضريبي)

قد بلغت قيمته (3.906) في مجال المقياس ككل، وهو يدل على الدرجة المرتفعة للأهمية النسبية

لهذا المتغير، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.4541)، ونلاحظ من الجدول (4-6) إلى

أن الفقرة (18) والتي تنص على: (تعتمد الهيئة على آليات التدقيق الإلكتروني) قد احتل الترتيب

الأول بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.16) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.756)، ومن جهة أخرى فقد حققت الفقرة (22) والتي تنص على: (تقوم الهيئة بتحليل أنماط الإنفاق والتعاملات المالية للكشف عن الأفعال غير القانونية) على أقل متوسط بين قيم المتوسطات وبقيمة بلغت (3.56) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.806). وتدل هذه النتائج على ان الهيئة العامة للضرائب في العراق تعتمد على آليات التدقيق الإلكتروني، كما تتعاون مع الجهات الأمنية والقضائية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المتهمين ضريبياً، بالإضافة الى انها تقوم بتطبيق العقوبات الرادعة على المكلفين المتهمين ضريبياً وفقاً لما ينص عليه القانون.

3-3-4 الإحصاء الوصفي للمتغير الوسيط (الوعي الضريبي)

يوضح الجدول (4-7) أدناه الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد العينة المشاركين في الدراسة على الفقرات التي تقيس متغير (الوعي الضريبي) وتظهر نتائج هذا البعد كما يلي:

الجدول (4-7): نتائج الإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه الوعي الضريبي

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الرتبة
26	تعمل الهيئة على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.	4.08	0.715	مرتفعة	3
27	تحرص الهيئة على نشر معلومات واضحة عن القوانين الضريبية.	4.09	0.768	مرتفعة	2
28	تقدم الهيئة محتوى مصور وفيديوهات تعليمية توضح كيفية تقديم الإقرارات الضريبية بشكل صحيح.	3.63	0.839	متوسطة	8
29	تقوم الهيئة بإجراء دراسات استقصائية دورية لقياس مستوى الوعي الضريبي للمكلفين.	3.61	0.857	متوسطة	9
30	تقوم الهيئة بتحديث ممارسات التوعية بما يتلاءم مع المستجدات في التشريعات والأنظمة الضريبية.	4.03	0.812	مرتفعة	4

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	الرتبة
31	تقدم الهيئة الدعم والإرشاد الفردي لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.	3.90	0.941	مرتفعة	7
32	تستخدم الهيئة الرسائل النصية لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.	4.01	0.735	مرتفعة	5
33	تستخدم الهيئة الإيميلات لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.	3.55	0.700	متوسطة	10
34	تعتمد الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي.	4.18	0.595	مرتفعة	1
35	تتعاون الهيئة مع مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.	3.97	0.861	مرتفعة	6
	المؤشر العام	3.905	0.4835	مرتفعة	

نلاحظ من الجدول (4-7) أن مؤشر الوسط الحسابي العام لمتغير (الوعي الضريبي) قد بلغت قيمته (3.905) في مجال المقياس ككل، وهو يدل على الدرجة المرتفعة للأهمية النسبية لهذا المتغير، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.4835)، ونلاحظ من الجدول (4-7) إلى أن الفقرة (34) والتي تنص على: (تعتمد الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي) قد حققت المركز الأول بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.18) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.595)، ومن جهة أخرى فقد حققت الفقرة (33) وهي تنص على: (تستخدم الهيئة الإيميلات لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين) على أقل متوسط بين قيم المتوسطات وبقية بلغت (3.55) وتشنت منخفض حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.700). وتدل هذه النتائج على أن الهيئة العامة للضرائب في العراق تعتمد على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي، كما تعمل على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين، وتحرص على نشر معلومات واضحة عن القوانين الضريبية.

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة تم تحليل الفرضيات (Analyses) باستخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد والبسيط، بالإضافة إلى تحليل المسار، وكانت النتائج كما يلي:

4-3-1 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتحويل الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (4-8).

الجدول (4-8): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الأولى

تحليل التباين			ملخص النموذج		المتغير التابع
Df	F Sig	F المحسوبة	R ²	R	
3/171	0.000 ^b	85.468	0.600	0.775 ^a	الحد من التهرب الضريبي
جدول المعاملات					
T Sig	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
0.003	2.992	0.220	0.055	0.164	منظومة الفاتورة الرقمية
0.003	3.067	0.193	0.065	0.199	المنصات الرقمية
0.000	6.416	0.462	0.051	0.326	التواصل الرقمي
القيمة المجذولة (F) والتي تساوي (2.6049) القيمة المجذولة (T) والتي تساوي (1.972) مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)					

يلاحظ من خلال الجدول (4-8) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (77%)، والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائياً بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.60$) يتبين أن التحول الرقمي أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (60%) الاختلافات والتباينات التي حصلت في الحد من التهرب الضريبي، كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً للتحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.000)، وهي أقل من (0.05)، بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة، والتي تساوي (85.468)، يتبين أنها أكبر من القيمة المجدولة (2.6049)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية $(DF)=(3/171)$. ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية فيما يتعلق بأبعادها يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعده منظومة الفاتورة الرقمية قد جاءت ($\beta=0.220$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (2.992)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($Sig=0.003$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي، ومن جهة أخرى بلغت قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعده المنصات الرقمية ($\beta=0.193$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (3.067)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($Sig=0.003$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي، كما بلغت قيمة معامل بيتا لبعده التواصل الرقمي ($\beta=0.462$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (6.416)، وهي أكبر من قيمتها المجدولة وعند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($Sig=0.000$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتحويل الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-4-1-1 اختبار الفرضية الفرعية (الأولى):

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمنظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (9-4).

الجدول (9-4): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

تحليل التباين			ملخص النموذج		المتغير التابع
Df	F Sig	F المحسوبة	R ²	R	
173/1	0.000 ^b	139.231	0.446	0.668 ^a	الحد من التهرب الضريبي
جدول المعاملات					
T Sig	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
0.000	11.800	0.668	0.042	0.499	منظومة الفاتورة الرقمية
القيمة الجدولة (F) والتي تساوي (2.6049) القيمة الجدولة (T) والتي تساوي (1.972) مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)					

يلاحظ من خلال الجدول (9-4) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (66%)، والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائياً بين منظومة الفاتورة الرقمية والحد من التهرب الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.44$) يتبين أن منظومة الفاتورة الرقمية أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (44%) الاختلافات والتباينات التي حصلت

في الحد من التهرب الضريبي. كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً لمنظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.00)، وهي أقل من (0.05)، بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (139.231)، يتبين أنها أكبر من القيمة المجدولة (2.6049)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية $(DF) = (3/171)$. ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية فيما يتعلق ببعد منظومة الفاتورة الرقمية، يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعد منظومة الفاتورة الرقمية قد جاءت $(\beta = 0.668)$ ، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (11.800)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($Sig = 0.000$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_{01-1})، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمنظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-4-1-2 اختبار الفرضية الفرعية (الثانية):

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للمنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (4-10).

الجدول (4-10): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

ملخص النموذج			المتغير التابع	
R ²	R	F المحسوبة	F Sig	Df
0.354	0.595 ^a	94.891	0.000 ^b	173/1
الحد من التهرب الضريبي				
جدول المعاملات				
البيان	B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة
المنصات الرقمية	0.611	0.063	0.595	9.741
القيمة الجدولة (F) والتي تساوي (2.6049)				
القيمة الجدولة (T) والتي تساوي (1.972)				
مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)				

يلاحظ من خلال الجدول (4-10) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (59%)، والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائياً بين المنصات الرقمية والحد من التهرب الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.35$) يتبين أن المنصات الرقمية أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (35%) الاختلافات والتباينات التي حصلت في الحد من التهرب الضريبي. كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً للمنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.00)، وهي أقل من (0.05)، بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (94.891)، يتبين أنها أكبر من القيمة الجدولة (2.6049)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية (DF)=(3/171). ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية فيما يتعلق ببعد المنصات الرقمية، يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعد المنصات الرقمية قد جاءت ($\beta=0.595$)، كما يتبين أن قيمة

اختبار T المحسوبة قد بلغت (9.741)، والتي يتبين أنها اكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (Sig=0.000)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0), ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للمنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-4-1-3 اختبار الفرضية الفرعية (الثالثة)

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (4-11).

الجدول (4-11): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

ملخص النموذج			تحليل التباين		المتغير التابع
R	R ²	F المحسوبة	F Sig	Df	
0.732 ^a	0.536	199.590	0.000 ^b	173/1	الحد من التهرب الضريبي
جدول المعاملات					
B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig	البيان
0.517	0.037	0.732	14.128	0.000	التواصل الرقمي
القيمة المجدولة (F) والتي تساوي (2.6049)					
القيمة المجدولة (T) والتي تساوي (1.972)					
مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)					

يلاحظ من خلال الجدول (4-11) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (73%)،

والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائية بين التواصل الرقمي والحد

من التهرب الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.53$) يتبين أن التواصل الرقمي أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (53%) الاختلافات والتباينات التي حصلت في الحد من التهرب الضريبي. كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً للتواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.00)، وهي أقل من (0.05)، بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (199.590)، يتبين أنها أكبر من القيمة المجدولة (2.6049)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية (DF)=(3/171). ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية فيما يتعلق ببعد التواصل الرقمي، يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعد التواصل الرقمي قد جاءت ($\beta=0.732$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (14.128)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (Sig=0.000)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_{01-3})، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-4-2 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتحول الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على الوعي الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (4-12).

الجدول (4-12): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية

ملخص النموذج			المتغير التابع		
Df	F Sig	F المحسوبة	R ²	R	
3/171	0.000 ^b	99.691	0.636	0.798 ^a	الوعي الضريبي
جدول المعاملات					
T Sig	T المحسوبة	Beta	الخطأ المعياري	B	البيان
0.007	2.717	0.190	0.056	0.152	منظومة الفاتورة الرقمية
0.013	2.498	0.166	0.066	0.161	المنصات الرقمية
0.000	8.600	0.590	0.052	0.444	التواصل الرقمي
القيمة المجدولة (F) والتي تساوي (2.6049) القيمة المجدولة (T) والتي تساوي (1.972) مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)					

يلاحظ من خلال الجدول (4-12) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (79%)، والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائياً بين التحول الرقمي والوعي الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.63$) يتبين أن التحول الرقمي أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (63%) الاختلافات والتباينات التي حصلت في الوعي الضريبي، كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً للتحول الرقمي في الوعي الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.000)، وهي أقل من (0.05)، بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة، والتي تساوي (99.691)، يتبين أنها أكبر من القيمة المجدولة (2.6049)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية (DF)=(3/171). ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية فيما يتعلق بأبعادها يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعد منظومة الفاتورة الرقمية

قد جاءت ($\beta=0.190$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (2.717)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($\text{Sig}=0.007$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي، ومن جهة أخرى بلغت قيمة معامل حجم التأثير بيتا لبعد المنصات الرقمية ($\beta=0.166$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (2.498)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($\text{Sig}=0.013$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي، كما بلغت قيمة معامل بيتا لبعد التواصل الرقمي ($\beta=0.590$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت (8.600)، وهي أكبر من قيمتها المجدولة وعند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد ($\text{Sig}=0.000$)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتحويل الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على الوعي الضريبي في العراق.

4-4-3 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الرئيسية الثالثة (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وبذلك، سيتم قبول أو رفض الفرضية بناءً على نتائج مخرجات التحليل التي يبينها جدول (4-13).

الجدول (4-13): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الثالثة

ملخص النموذج			تحويل التباين		المتغير التابع
R ²	R	F المحسوبة	F Sig	Df	
0.539	0.734 ^a	202.281	0.000 ^b	173/1	الوعي الضريبي
جدول المعاملات					
B	الخطأ المعياري	Beta	T المحسوبة	T Sig	البيان
0.689	0.048	0.734	14.223	0.000	التواصل الرقمي
القيمة الجدولة (F) والتي تساوي (2.6049)					
القيمة الجدولة (T) والتي تساوي (1.972)					
مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (0.05)					

يلاحظ من خلال الجدول (4-13) وجود ارتباط دال إحصائياً، حيث بلغت قيمته (73%) والذي يدل على أن هناك علاقة ارتباط معنوية تتميز بالقوة ودالة إحصائياً بين الوعي الضريبي والحد من التهرب الضريبي. ومن خلال قيمة معامل الاختلافات والتباينات ($R^2=0.53$) يتبين أن الوعي الضريبي أوضح وفسر بنسبة مئوية بلغت (53%) الاختلافات والتباينات التي حصلت في الحد من التهرب الضريبي، كما يتبين أن هناك تأثير معنوي ودال إحصائياً للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق، فمن خلال الرجوع إلى قيمة F لمستوى الدلالة المعنوي المعتمد فقد بلغت قيمتها (0.00)، وهي أقل من (0.05) بالإضافة إلى ذلك عند النظر إلى قيمة (F) المحسوبة والتي تساوي (202.281)، يتبين أنها أكبر من القيمة الجدولة (3.8415)، والذي يمثل الدلالة المعنوية للنموذج الانحداري القياسي عند درجة الحرية للنموذج والمساوية (DF)=(173/1). ومن خلال الرجوع إلى جدول المعاملات للمعادلة الانحدارية يتبين أن قيمة معامل حجم التأثير بيتا عند متغير الوعي الضريبي قد جاءت ($\beta=0.734$)، كما يتبين أن قيمة اختبار T المحسوبة قد بلغت

(14.223)، والتي يتبين أنها أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى الدلالة المعنوي المعتمد (Sig=0.000)، وعليه تعتبر معنوية وذات تأثير إحصائي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0 3)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

4-4-4 نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

الفرضية الرئيسية الرابعة (H_0 4): لا يوجد اثر وسيط ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha=0.05$) للوعي الضريبي في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق. لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة، تم استخدام تحليل المسار (Path Analysis)، بالاستعانة ببرنامج (Amos)، وذلك للتحقق من وجود الأثر المباشر وغير المباشر لمتغيرات الدراسة، وقد تم إجراء التحليل على الفرضية الرئيسية الرابعة، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (4-14): قيم مؤشرات الملاءمة لنموذج المسارات

ملاءمة النموذج								
البيان	Chi ²	df	GFI	CFI	IFI	NFI	RMSEA	مستوى الدلالة
الحد من التهرب الضريبي	50.630	4	0.991	0.993	0.993	0.986	0.075	0.000

GFI مؤشر ملاءمة الجودة Goodness of Fit mus proximity

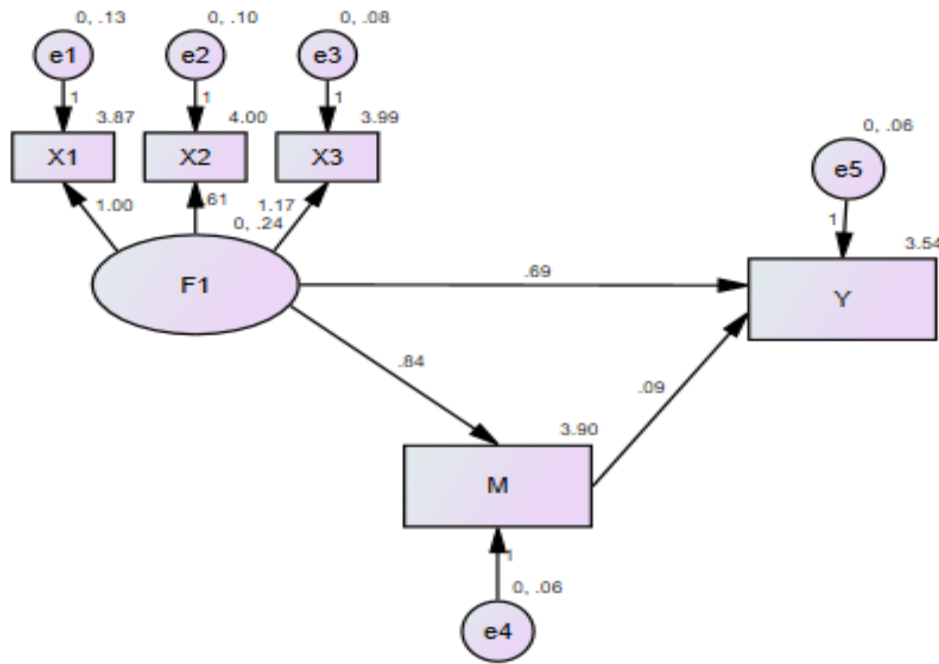
CFI مؤشر المواءمة المقارن Comparative Fit Index

IFI مؤشر المواءمة التفاضلي Incremental Fit Index

NFI مؤشر المواءمة المعياري Normed Fit Index

RMSEA الجذر التربيعي لتقريب متوسط مربعات الخطأ Root mean square error of approximation

من خلال الجدول رقم (4-14) بلغت قيمة ($\text{Chi}^2 = 50.630$) عند درجة حرية (4) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (9.49)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، وقد بلغ مؤشر ملاءمة الجودة ($\text{GFI} = 0.991$)، كما بلغ مؤشر المواءمة المقارن ($\text{CFI} = 0.993$) وبلغ مؤشر المواءمة التفاضلي ($\text{IFI} = 0.993$)، في حين أن مؤشر المواءمة المعياري ($\text{NFI} = 0.986$)، وجميعها تقترب إلى العدد واحد، إذ كلما اقترب للواحد الصحيح دل ذلك على حسن ملاءمة الجودة، ومن جهة أخرى بلغ مؤشر الجذر التربيعي لتقريب متوسط مربعات الخطأ ($\text{RMSEA} = 0.075$)، والذي يقترب إلى الصفر، وأقل من (0.08)، مما يدعم حسن موافقة النموذج (Byrne, 2010).



الشكل رقم (4-1) نتائج تحليل المسار للفرضية الرئيسية الرابعة

حيث أن:

- X1: منظومة الفاتورة الرقمية
- X2: المنصات الرقمية
- X3: التواصل الرقمي
- F1: التحول الرقمي
- M: الوعي الضريبي
- Y: الحد من التهرب الضريبي

الجدول رقم (4-15): معاملات الأثر المباشر وغير المباشر والأثر الكلي للفرضية الرئيسة الرابعة

قيم المعاملات (Estimates)			
التأثير الكلي	التأثير غير المباشر	قيم معاملات التأثير المباشر	
0.691	-	0.691	التحول الرقمي ← الحد من التهرب الضريبي
0.841	-	0.841	التحول الرقمي ← الوعي الضريبي
0.093	-	0.093	الوعي الضريبي ← الحد من التهرب الضريبي
0.769	0.078	-	التحول الرقمي ← الوعي الضريبي ← الحد من التهرب الضريبي

يتبين من الجدول رقم (4-15) أن الأثر المباشر للتحول الرقمي على الحد من التهرب الضريبي قد بلغ (0.691)، في حين بلغ الأثر المباشر للتحول الرقمي على الوعي الضريبي (0.841)، ومن جهة أخرى، فقد بلغ الأثر المباشر للوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي (0.093)، وجميعها دالة إحصائياً عن مستوى (0.05).

كما أظهر الجدول رقم (4-15) أن الأثر غير المباشر للوعي الضريبي على العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي قد بلغ (0.078)، وهو أثر دال إحصائياً، حيث بلغ الأثر الكلي للتحول الرقمي بوجود المتغير الوسيط (الوعي الضريبي) على الحد من التهرب الضريبي (0.769)، بمعنى آخر ازداد تأثير التحول الرقمي على الحد من التهرب الضريبي من (0.691) إلى (0.769)

بوجود المتغير الوسيط الوعي الضريبي الذي أحدث تأثير غير مباشر بقيمة (0.078)، وعليه إن الوعي

الضريبي يتوسط العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي، وهو وسيط جزئي.

فإذا لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0 4)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) التي تنص على ما

يلي: يوجد اثر وسيط ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة احصائية ($\alpha=0.05$) للوعي الضريبي

في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرض ومناقشة نتائج التحليل لإجابات أفراد عينة الدراسة، وتحديد أهم الاستنتاجات، وفي الختام تم استعراض أهم التوصيات للهيئة العامة للضرائب في العراق.

5-2 النتائج المتعلقة بالإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وأبعادها الفرعية

(1) كانت نتائج الدراسة قد بينت ارتفاع مستوى التحول الرقمي لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق، وبواقع متوسط حسابي بلغ قيمته (3.953)، وتالياً مناقشة لجميع أبعاد التحول الرقمي:

- من خلال التحليل أشارت نتائج الدراسة إلى أن منظومة الفاتورة الرقمية كأحد أبعاد التحول الرقمي في العراق قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية والبالغة (3.874)، ويعود ذلك لجهود الهيئة العامة للضرائب في العراق، التي تسعى إلى تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين بصفة مستمرة، كما تلزم الهيئة المكلفين بإصدار الفواتير الرقمية وفق الأطر التنظيمية المعتمدة، مما يضمن التزام الجميع بهذا النظام الحديث.
- كذلك تركز الهيئة على مراقبة صحة ودقة الفواتير الرقمية للتأكد من مطابقتها للمعايير القانونية، بالإضافة إلى اعتمادها بشكل رسمي لضمان توثيق جميع المعاملات الضريبية. هذه الإجراءات المتكاملة تهدف إلى تعزيز الشفافية والرقابة الفعالة، وتحسين جودة العمليات الضريبية، مما يساهم في تحقيق تحول رقمي متطور وفعل في القطاع الضريبي العراقي.

- من خلال التحليل أشارت نتائج الدراسة إلى أن المنصات الرقمية كأحد أبعاد التحول الرقمي في العراق قد حققت درجة مرتفعة من الأهمية والبالغة (3.995)، ويعود ذلك إلى الدور الفعال

الذي تقوم به الهيئة العامة للضرائب في العراق في تحسين وتطوير استخدام هذه المنصات، حيث تستخدم الهيئة منصات الرقمية لتسهيل إجراءات تسجيل المكلفين، مما يجعل العملية أكثر سلاسة ويسرًا، ويساهم في زيادة عدد المسجلين بسهولة.

● بالإضافة إلى ذلك، تحرص الهيئة على تأمين البيانات من خلال تطبيق تقنيات التشفير المتقدمة على هذه المنصات، مما يعزز الثقة لدى المكلفين، كما تشجع الهيئة المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية عبر هذه القنوات الرقمية، مما يسرع الإجراءات ويخفض من فرص الأخطاء، كذلك تولي الهيئة أهمية كبيرة لتدريب موظفيها بشكل مستمر على مهارات التعامل مع المنصات الرقمية، وتستخدم منصات رقمية متطورة لربط الجهات الضريبية المختلفة، مما يساهم في تحسين التنسيق وزيادة كفاءة العمل الضريبي.

● من خلال التحليل أشارت نتائج الدراسة إلى أن التواصل الرقمي كأحد أبعاد التحول الرقمي في العراق قد حقق درجة مرتفعة من الأهمية والبالغة (3.989)، ويعود ذلك إلى الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للضرائب في تطوير وسائل التواصل الرقمي لتعزيز الوعي بالتزامات المكلفين، مما يساهم في توضيح القوانين والإجراءات الضريبية بشكل مباشر وفعال، كما توفر الهيئة قنوات اتصال رقمية متعددة تسهل التفاعل المباشر مع المكلفين، وتستخدم هذه الوسائل في حملاتها التعريفية لضمان وصول المعلومات الجديدة حول القوانين واللوائح الضريبية.

● أيضاً تركز الهيئة على تقديم الدعم الفني الرقمي عبر هذه القنوات، مما يتيح الرد السريع على استفسارات المكلفين وحل المشاكل التقنية التي قد تواجههم. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الهيئة على وسائل التواصل الرقمية لتسهيل عمليات التسجيل الإلكتروني، ما يقلل من الحاجة للمعاملات الورقية ويسهل الانضمام للمنظومة الضريبية الرقمية، مما يعزز من فعالية التحول الرقمي ويساهم في رفع كفاءة الأداء الضريبي في العراق.

(2) كانت نتائج الدراسة قد بينت ارتفاع مستوى اجراءات الحد من التهرب الضريبي لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق، وبواقع متوسط حسابي بلغ قيمته (3.906)، ويعود ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئة لتعزيز كفاءة النظام الضريبي والحد من الممارسات غير القانونية، فمن خلال اعتماد آليات التدقيق الإلكتروني، تسعى الهيئة إلى رصد ومتابعة بيانات المكلفين بدقة وكفاءة عالية، مما يسهل اكتشاف حالات التهرب ويعزز من قدرة الهيئة على متابعة الأداء الضريبي بشكل فعال، كما تتعاون الهيئة بشكل وثيق مع الجهات الأمنية والقضائية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المتهربين، مما يدعم الجهود المشتركة في مواجهة التهرب الضريبي وضمان تطبيق القانون بحزم عدلي.

بالإضافة إلى ذلك، تطبق الهيئة العقوبات الرادعة على المكلفين الذين يتورطون في التهرب الضريبي، وفقاً لما تنص عليه القوانين المعمول بها، بهدف تحفيز الالتزام وتعزيز النزاهة الضريبية، وتواصل الهيئة تطوير آلياتها لرصد وتحليل بيانات المكلفين بشكل مستمر، مما يتيح لها تحديد المخاطر والاختلالات مبكراً، كما تنفذ حملات تفتيشية ميدانية للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية ومراقبة الالتزام الضريبي.

علاوة على ذلك، تعتمد الهيئة على تقارير دورية لمراقبة أداء عمليات جباية الضرائب، وهو ما يساهم في تحسين الأداء التشغيلي وضمان تحقيق الأهداف الضريبية الوطنية ضمن إطار من الشفافية والمساءلة، ويعد استخدام نظام الهوية الضريبية أداة رئيسية في تتبع ومراقبة الشركات والمؤسسات بدقة، مما يعزز من الشفافية ويقلل من فرص التهرب.

(3) كانت نتائج الدراسة قد بينت ارتفاع مستوى اجراءات تعزيز الوعي الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب في العراق، وبواقع متوسط حسابي بلغ قيمته (3.905)، ويعود ذلك إلى

الاهتمام الكبير الذي توليه الهيئة لتعزيز فهم المكلفين بالالتزامات الضريبية لديهم، من خلال تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى زيادة الوعي وإرساء ثقافة ضريبية تعزز الالتزام وتقلل من المخالفات، كما تعمل الهيئة بشكل مستمر على تعزيز الوعي الضريبي عبر نشر معلومات واضحة ومبسطة عن القوانين والأنظمة الضريبية، لتسهيل فهمها من قبل المكلفين، وتزويد من قدرتهم على التفاعل الصحيح مع النظام الضريبي.

كذلك تعتمد الهيئة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي لنشر الرسائل التوعوية بشكل واسع وفعال، مستفيدة من التفاعل الكبير لهذه الوسائل مع الجمهور، كما تتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم الحملات التوعوية وتوسيع نطاق الوصول إلى المكلفين في مختلف المناطق، وإن الهيئة تقدم دعماً وإرشاداً فردياً للمكلفين، بما يعزز قدرتهم على فهم الإجراءات والالتزامات الضريبية بدقة.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الهيئة الرسائل النصية كأداة مباشرة لتعزيز الوعي وتحفيز المكلفين على الالتزام، مما يجعل التواصل مستمراً وفعالاً، كما تسعى الهيئة أيضاً لتحديث ممارسات التوعية باستمرار، بما يتماشى مع التغيرات والتطورات في التشريعات والأنظمة الضريبية، لضمان مواكبة المستجدات وتحقيق أفضل نتائج في رفع مستوى الوعي الضريبي وتحسين الالتزام الوطني.

5-3 مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء تم مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة بشكل مفصل ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

5-3-1 مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها

أشارت نتائج الفرضية الرئيسية الأولى إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً للتحويل الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) في الحد من التهرب الضريبي في العراق. وهذا يؤكد أن التحويل الرقمي يشكل أداة فعالة لتحقيق شفافية أكبر في النظام الضريبي وتعزيز قدرة الهيئة العامة للضرائب على رصد ومتابعة الالتزامات الضريبية بشكل أدق وأسرع. وفي هذا السياق يلاحظ أن نتيجة هذه الفرضية قد اتفقت مع دراسة (الجبلي، 2025)، ودراسة (اسحيل، 2024)، ودراسة (قادر، 2024)، (ابوالعينين، 2023)، (Olumoh, 2025)، (Amzuică et al., 2023)، (Xie & Huang, 2023).

وتعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن تطبيق التحويل الرقمي يساهم في تطوير آليات العمل الضريبي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، مما يتيح توثيق المعاملات الضريبية بشكل إلكتروني، وتسهيل التواصل مع المكلفين، وتحسين العمليات الرقابية، كما يعزز التحويل الرقمي من قدرة الهيئة على كشف حالات التهرب الضريبي بشكل فعال، ويزيد من الالتزام الضريبي من خلال توفير منصات ذكية تدعم التفاعل السريع مع المكلفين وتقديم الدعم الفني والإرشادي اللازم.

وفي ما يلي مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

أشارت نتائج الفرضية الفرعية الأولى إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً لمنظومة الفاتورة الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق. وتعكس هذه النتيجة الدور الحيوي الذي تلعبه منظومة الفاتورة الرقمية في تعزيز شفافية العمليات الضريبية وتوثيق المعاملات بدقة، مما يقلل من فرص التلاعب أو التهرب.

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن منظومة الفاتورة الرقمية توفر آلية فعالة لإصدار وتسجيل الفواتير بطريقة إلكترونية موثوقة، حيث تلتزم الهيئة العامة للضرائب بمراقبة صحة هذه الفواتير واعتمادها رسمياً، وهذه الإجراءات تساهم في الحد من الفساد المالي وتحسين قدرة الهيئة على متابعة وتدقيق المعاملات الضريبية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى الالتزام الضريبي وتقليل نسب التهرب.

أشارت نتائج الفرضية الفرعية الثانية إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً للمنصات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي في العراق. وتعكس هذه النتائج أهمية استخدام التقنيات الرقمية المتقدمة التي توفرها المنصات، والتي تساهم في تحسين أداء العمليات الضريبية وتعزيز الشفافية وزيادة الكفاءة في جمع الضرائب.

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن المنصات الرقمية تتيح للهيئة العامة للضرائب تسهيل تسجيل المكلفين وتقديم الإقرارات الضريبية بشكل إلكتروني، مما يقلل من الأخطاء ويسرع الإجراءات، كما تعتمد هذه المنصات على تقنيات التشفير والأمن الرقمي لحماية بيانات المكلفين، وتعمل على ربط الجهات الضريبية المختلفة لتبادل المعلومات بسرعة ودقة، مما يعزز قدرة الهيئة على رصد وتقييم الأداء الضريبي ومنع التهرب بكفاءة أكبر.

أشارت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً للتواصل الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق.

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن منظومة التواصل الرقمي تساهم بشكل فعال في تحسين التواصل بين الهيئة العامة للضرائب والمكلفين، مما يعزز من عمليات التوعية والمتابعة، حيث تتيح المنظومة الرقمية سرعة نقل المعلومات وتبادلها، وتوفير الدعم الفني والإرشاد اللازم للمكلفين، مما يزيد من التزامهم بالتشريعات الضريبية، وتعمل منظومة التواصل الرقمي أيضاً على تبسيط إجراءات تقديم

الإقرارات والتسجيل الإلكتروني، مما يقلل من فرص التهرب الضريبي ويزيد من دقة البيانات المرسلة إلى الهيئة، فضلاً عن تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مراقبة مستمرة ومباشرة لهذه العمليات.

5-3-2 مناقشة نتائج الفرضية الرئيسة الثانية

أشارت نتائج الفرضية الرئيسة الثانية إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً للتحويل الرقمي بأبعاده (منظومة الفاتورة الرقمية، المنصات الرقمية، التواصل الرقمي) على الوعي الضريبي في العراق. يعكس هذا الأثر الدور الفعّال الذي يلعبه التحويل الرقمي في بناء بيئة ضريبية أكثر شفافية وتفاعلاً مع المكلفين، مما يسهل نشر المعلومات وتوضيح الالتزامات الضريبية بشكل أفضل. وفي هذا السياق يلاحظ أن نتيجة هذه الفرضية قد توافقت مع نتيجة العديد من الأبحاث والدراسات مثل دراسة (بوشملة وسليمان، 2023).

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن التحويل الرقمي يمكّن الهيئة العامة للضرائب من استخدام أدوات وتقنيات حديثة تساعد في توصيل الرسائل التوعوية بدقة وسرعة عبر قنوات متنوعة، مثل المنصات الرقمية ووسائل التواصل الإلكتروني، كما يتيح هذا التحويل تقديم دعم فني وإرشادي مباشر للمكلفين، وينظم عمليات التواصل بشكل مستمر ومتفاعل، مما يسهم في زيادة فهم المكلفين لحقوقهم وواجباتهم الضريبية ويحفزهم على الالتزام، سواءً من خلال الفواتير الرقمية أو منصات التسجيل الإلكتروني أو حملات التوعية الرقمية.

5-3-3 مناقشة نتائج الفرضية الرئيسة الثالثة

أشارت نتائج الفرضية الرئيسة الثالثة إلى وجود أثر معنوي مهم ودال معنوياً للوعي الضريبي في الحد من التهرب الضريبي في العراق. يبرز هذا الأثر أهمية رفع مستوى الوعي لدى المكلفين كعنصر أساسي لتعزيز الامتثال الضريبي وتقليل السلوكيات التي تؤدي إلى التهرب، مما يدعم النظام

الضريبي ويحقق العدالة المالية. وفي هذا السياق يلاحظ أن نتيجة هذه الفرضية قد توافقت مع دراسة (دعباس، 2022)، ودراسة (Nguyen et al., 2024).

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن الوعي الضريبي يساهم في توضيح حقوق والتزامات المكلفين، ويزيد من فهمهم لأهمية الالتزام بالقوانين الضريبية، كما يلعب الوعي دوراً في تحفيز المكلفين على تقديم إقرارات ضريبية صحيحة وفي الوقت المناسب، ويقلل من حالات التأخير أو التهرب من الدفع. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوعي الضريبي في بناء ثقة متبادلة بين المكلفين والهيئة العامة للضرائب، مما يعزز من سياسات الامتثال ويرسخ ممارسات شفافة وعادلة في النظام الضريبي العراقي.

3-3-5 مناقشة نتائج الفرضية الرئيسة الرابعة

أشارت نتائج الفرضية الرئيسة الرابعة إلى وجود أثر وسيط ذو دلالة إحصائية للوعي الضريبي في العلاقة بين التحول الرقمي والحد من التهرب الضريبي في العراق.

وقد تعزى نتيجة هذه الفرضية إلى أن الوعي الضريبي يعمل كعامل محفز وميسر يربط بين فوائد التحول الرقمي وتحقيق نتائج ملموسة في تقليل التهرب الضريبي، إذ يعزز الوعي من قدرة المكلفين على فهم واستخدام الأنظمة الرقمية الحديثة بشكل صحيح، مما يزيد من التزامهم الضريبي ويقلل من السلوكيات غير القانونية، كما يساهم الوعي الضريبي في توضيح أهمية التحول الرقمي كآلية لتحسين الشفافية وتسهيل الإجراءات الضريبية، مما يعزز الثقة بين المكلفين والهيئة العامة للضرائب.

4-5 الاستنتاجات

- ارتفاع مستوى التحول الرقمي لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق.
- ارتفاع مستوى اجراءات الحد من التهرب الضريبي لدى الهيئة العامة للضرائب في العراق.
- ارتفاع مستوى اجراءات الوعي الضريبي من قبل الهيئة العامة للضرائب في العراق.
- تحرص الهيئة العامة للضرائب في العراق على تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين.
- تستخدم الهيئة العامة للضرائب في العراق منصاتها الرقمية لتسهيل تسجيل المكلفين.
- تعمل الهيئة العامة للضرائب في العراق على تطوير وسائل التواصل الرقمي لزيادة الوعي بالتزامات المكلفين.
- تعتمد الهيئة العامة للضرائب في العراق على آليات التدقيق الإلكتروني.
- تتعاون الهيئة العامة للضرائب في العراق مع الجهات الأمنية والقضائية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المتهمين ضريبياً.
- تقوم الهيئة العامة للضرائب في العراق بتطبيق العقوبات الرادعة على المكلفين المتهمين ضريبياً وفقاً لما ينص عليه القانون.
- تحرص الهيئة العامة للضرائب في العراق على نشر معلومات واضحة عن القوانين الضريبية.
- تعمل الهيئة العامة للضرائب في العراق على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- تعتمد الهيئة العامة للضرائب في العراق على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي.

5-5 التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- تُوصى الهيئة العامة للضرائب في العراق بالاستمرار في تحديث منظومة الفاتورة الرقمية لتعزيز دقة وشفافية العمليات الضريبية.
- إجراء تحليل دوري لأنماط الإنفاق والتعاملات المالية بانتظام للكشف المبكر عن الأفعال الضريبية غير القانونية.
- ضرورة اعتماد الهيئة العامة للضرائب تقنيات متقدمة لمراقبة مدى التزام المكلفين بالأنظمة الضريبية وتحسين فعالية الجباية.
- ان توظف الهيئة العامة للضرائب الإيميلات كوسيلة لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين وتحفيزهم على الإبلاغ والالتزام الضريبي بشكل مستمر.
- ينصح بإجراء دراسات استقصائية دورية لقياس مستوى الوعي الضريبي بين المكلفين يساعد في تطوير برامج التوعية والاستجابة للاحتياجات.
- ان تقدم الهيئة العامة للضرائب محتوى تعليمي مصور وفيديوهات توضيحية يساعد المكلفين على فهم كيفية تقديم الإقرارات الضريبية بشكل دقيق وسليم.
- تطوير برامج تحفيزية للمكلفين الملتزمين، ومنح تخفيضات ضريبية رمزية لتعزيز الالتزام الضريبي.
- توفير برامج تدريبية مستمرة لموظفي الهيئة العامة للضرائب لتعزيز قدرتهم على استخدام أدوات التحول الرقمي، وتحليل البيانات الضريبية لضمان التطبيق الفعال للنظم الرقمية.

تجاهات بحثية موصى بها

- أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحد من التهرب الضريبي: الدور المعدل لكفاءة الموظفين.
- أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في الحد من الاحتيال المالي: الدور الوسيط للوعي المالي.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبو العينين ، احمد سعد. (2024) . أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية على جودة معلومات التحاسب الضريبي في مصر ، *المجلة العلمية للدراسات*، 5(1)، 321-384 .

أبو العينين، احمد. (2023). أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030: دراسة نظرية – ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، 4(2)، 205-249.

أبو غبن، أحمد والمدهون، ماجد (2023). دور رقمي في تحقيق التميز المؤسسي من خلال تطبيقه على العاملين في بلدية غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية* 2410- ISSN, 5198.

أبو نصار، محمد (2020). *محاسبة الضرائب ضريبة الدخل والمبيعات*. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

اسحيل، رقية (2024). دور التحول الرقمي في تطوير النظام الضريبي وأثره على حصيلته الإيرادات الضريبية (دراسة ميدانية في مصلحة الضرائب طبق)، *مجلة الجامعي*، 39(1)، 146-172.

إيدير، مصطفى. (2021). أثر عصنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

البار، عدنان. (2018). *التحول الرقمي: كيف ولماذا؟ منتدى الأعمال العربي*. استرجع من www.awforum.org/index.php/ar - بتاريخ [2025/01/25].

بورنسية، عبد النور، وحيمران، محمد (2021). تعقيدات النظام الضريبي و أثرها على التهرب الضريبي : دراسة حالة الجزائر، *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 1(6)، 122-141.

بوشملة، زهير، وسليمان، سعيدة (2023). التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة: دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة سطيف. *دراسات اقتصادية*، 17(3)، 199-214.

بوعمامة، عبد الرحمان. (2023). التحول الرقمي لمنظمات الأعمال الجزائرية: الفرص والتحديات. *دراسات اقتصادية*، 23(1)، 49-68.

البيومي، أسماء صديق، حسانين، محمد طارق عبد العال حماد. (2023). أثر التحول الرقمي في المنظومة الضريبية على زيادة فاعلية الفحص الضريبي، *المجلة العلمية للدراسات، السويس*، 14(2)، 193-221.

الجبلي، نادية إسماعيل محمد (2025). دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني. *مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، 6(73)، 136-159.

حمدي، جلييلة ايمان (2023). دور الحوكمة الرقمية في إنجاح وتفعيل التحول الرقمي - نموذج دولة الامارات العربية المتحدة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 05 (03)، 864-846.

خليفة، محمد. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيله الإيرادات الضريبية (في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030/2020). *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 13(3)، 325-366.

خوشناو، صباح، ويابه، كمال. (2018). تحليل وقياس أثر التشريع والوعي الضريبي على الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية في المديرية العامة للضرائب في إقليم كوردستان: دراسة ميدانية. *كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، العراق*.

دعباس، جهاد محمد. (2022). أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية طبقت على دافعي ضريبة الدخل في مدينة طولكرم. *مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث*، 10(3)، 78-96.

شبكة إنفو بلس (2025). التحديات الاقتصادية في العراق لعام 2025.. النفط والميزانية تحت ضغط تقلبات الأسواق العالمية. مسترجع من: <https://infoplusnetwork.com> ، بتاريخ:

[2025/04/16].

العبادلة، ياسين، وبهاليل، مهدي (2024). *التحول الرقمي كآلية فعالة لتحسين خدمات الإدارة الضريبية: دراسة حالة البوابتين الإلكترونية جبايتك ومساهمتهك*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.

عبدالباقي ، حسين سيد حسن. (2022). *العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الإلكترونية في مصر " دراسة ميدانية "* ، مجلة الإسكندرية للبحوث 2(4) ، 227- 248.

فاروق، احمد والمدهون، ماجد (2023). *دور التحول الرقمي في تحقيق التميز المؤسسي بالتطبيق على العاملين في بلدية غزة، مجلة الاقتصاد والدراسات التجارية*، 31 (01)، 24-55.

قادر، عباس. (2024). *أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية في رفع جودة التحاسب الضريبي والحد من التهرب الضريبي*. مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، 16(54)، 158-179.

المدني، محمود، والدروقي، زياد. (2024). *أثر التحول الرقمي على التطوير التنظيمي (دراسة تطبيقية على الموظفين بالإدارة العامة في جامعة بنغازي)*. المجلة الأفريقية للعلوم البحتة والتطبيقية المتقدمة (AJAPAS)، 3(3)، 150-164.

نصير ، مبروك محمد السيد .(2021) . نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية ، مجلة جامعة بنها ، 1(2)، 139-158.

الهاشمي، زياد (2025). *الإصلاح الضريبي.. خطوة نحو تنويع الإيرادات وتحقيق العدالة*. مسترجع من: <https://alsabaah.iq/112971-.html> ، بتاريخ: [2025/04/16].

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Abd ALHamid, N. (2022). Taxpayer perceptions of tax awareness, tax education, and tax complexity among small and medium enterprises in Malaysia: A quadrant analysis approach. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 10(1), 233.
- Abd El-Aleem, S. A. (2024). Can digital transformation enhance quality of digital services & internal operations: Evidence from the Egyptian Tax Authority. *Raya International Journal of Business Sciences*, 3(8).
- Aisyah, S., Nurqamarani, A., Wulandari, F. R., & Broto, M. F. (2023). The influence of digital transformation on service quality in the education sector. *E3S Web of Conferences*, 440, 00009. <https://doi.org/10.1051/e3sconf/202344004009>
- Amzuică, B.-F., Mititelu, R.-A., & Nişulescu, I. (2023). Digitalization of business – Implications on tax evasion dimensions. *Proceedings of the International Conference on Business Excellence*, 17(1), 1888-1896.
- Awad, J. A. R., & Martín-Rojas, R. (2024). Digital transformation influence on organisational resilience through organisational learning and innovation. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, 13(69). <https://doi.org/10.1186/s13731-024-00405-4>
- Byrne, B. M. (2010). *Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming* (2nd ed.). New York: Routledge.
- Chen, P., & Kim, S. (2023). The impact of digital transformation on innovation performance: The mediating role of innovation factors. *Heliyon*, 9(11), e13916. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e13916>
- Chijioke, N. O. (2018). Impact of e-taxation on Nigeria's revenue and economic growth: A pre-post analysis. *International Journal of Finance and Accounting*, 7(2), 20. <https://doi.org/10.5923>
- Do, T., Pham, H., Thalassinou, E., & Le, A. (2022). The impact of digital transformation on performance: Evidence from Vietnamese commercial banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(21). <https://doi.org/10.3390/jrfm15010021>
- Do, T., Pham, H., Thalassinou, E., & Le, A. (2022). The impact of digital transformation on performance: Evidence from Vietnamese commercial banks. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(21). <https://doi.org/10.3390/jrfm15010021>
- Dusa Sumartaya, A. H. (2014). The influence of taxpayers' awareness and tax morale toward tax evasion. *International Journal of Business, Economics and Law*, 5(1), 61.
- Field, Andy, (2018). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics*, (5th ed). SAGE Publications.

- Gujarati D, Porter, D, & Gunasekar, S. (2019). *Basic Econometrics* (5th ed). USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.
- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, & Tatham, R, L. (2018). *Multivariate Confidentiality* (8thed): Cengage Learning EMEA.
- Khuc, T. A., Quan, T. D., Tran, A. T. N., Nguyen, T. D., Nguyen, H. H., & Nguyen, T. K. (2023). The impact of digital transformation on customer satisfaction to digital banking service of commercial banks in Vietnam. *European Journal of Business and Management*, 15(6), 38 .
- Nguyen Thi Le, T., Mac Thi Hai, Y., Cuong Thi, T., & Nguyen Thi Hong, M. (2024). The impact of tax awareness on tax compliance: Evidence from Vietnam. *Journal of Tax Reform*, 10(2), 214–227.
- Ning, L., & Yao, D. (2023). The impact of digital transformation on supply chain capabilities and supply chain competitive performance. *Sustainability*, 15(10107). <https://doi.org/10.3390/su151310107>
- Nissen, V. (2018). *Digital transformation of the consulting industry: Extending the traditional delivery model*. Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-319-70491-3_1
- Niu , S., Park , B., & Jung, J. (2022). The Effects of Digital Leadership and ESG Management on Organizational Innovation and Sustainability. *Sustainability*, 14(23), 2-20.
- Nurkumalawati, I., Wiraputra, A. R., Bawono, S. K., Sohirin, K., Ponco Aji, K., Purnomo, A. S., & Wilonotomo, W. (2024). The role of digital transformation and service quality of integrated passport system based on biometrics on user satisfaction: Case study at the immigration department. *Journal of Infrastructure, Policy and Development*, 8(8), 58-81.
- Olumoh, Y. A. (2025). Digital transformation in taxation and tax evasion in Nigeria: Insights from Kwara State. *Nigerian Journal of Banking and Financial Issues*, 11(1), 27-39.
- Pierre, J. (2023). Impact of digital transformation strategies on organizational performance in the retail industry in Cameroon. *International Journal of Strategic Management* ,2(1) ,38-48. <https://doi.org/10.47604/ijsm.2181>
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2020). *Research Methods for Business: A Skill Building Approach*. USA: Johnes and Wirley.
- Sekaran, U., & Bougie, R., (2020). *Research Methods for Business: a Skill Building a: roach*, (8thed), NY: John Wiley & Sons Inc, New York.
- Sundari, R. I. (2022). Does tax awareness mediate tax amnesty and tax authorities toward tax compliance? *Journal of General Management*, 23(190), 271.

- Utama, D. R., Hamsal, M., Rahim, R. K., & Furinto, A. (2024). The effect of digital adoption and service quality on business sustainability through strategic alliances at port terminals in Indonesia. *The Asian Journal of Shipping and Logistics*, 40(1), 11-21 .
- Xie, K., & Huang, W. (2023). The impact of digital transformation on corporate tax avoidance: Evidence from China. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 2023, Article 8597326. <https://doi.org/10.1155/2023/8597326>
- Yamen, A., Coskun, A., & Mersni, H. (2022). Digitalization and tax evasion: The moderation effect of corruption. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 36(2). <https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2142634>

الملحقات

الملحق رقم (1) أداة الدراسة



جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عزيزي الموظف / الموظفة تحية طيبة

تقوم الطالبة باجراء دراسة عملية بعنوان " أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي في العراق: الدور الوسيط للوعي الضريبي"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، حيث إن نجاح هذا الدراسة يركز على مدى مساهمتكم في قراءتها بدقة ومن ثم الاجابة عن فقراتها وذلك بوضع إشارة (X) في المربع الذي يتفق مع رأيك.

وأشكركم سلفاً عن تقديركم لأهمية الدراسة وتعاونكم معي للوصول لنتائج هذه الدراسة. وأود أعلامكم بأن المعلومات الواردة في الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

وتقبلوا خالص شكرنا وتقديرنا لتعاونكم معنا متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

الطالبة

الدكتور المشرف

ود احسان علي لامي

الاستاذ الدكتورة أسماء العمارنة

القسم الاول : البيانات الديمغرافية والوظيفية
يرجى وضع إشارة (✓) على الخيار الملائم.

(1) الجنس:

() ذكر () انثى

(2) الفئة العمرية:

() 30 سنة فاصغر () من 31 الى اقل من 36 سنة
() من 36 الى اقل من 41 سنة () من 41 الى اقل من 46 سنة
() 46 سنة فأكبر

(3) سنوات الخبرة:

() أقل من 5 سنوات () 5- أقل من 10 سنوات
() 10- أقل من 15 سنة () 15 سنة فأكثر

(4) المؤهل التعليمي:

() دبلوم () بكالوريوس
() ماجستير () دكتوراه

(5) المسمى الوظيفي :

() مدير دائرة () رئيس قسم/ رئيس شعبة
() مدقق () محاسب
() مأمور ضرائب () موظف شؤون مالية وإدارية

القسم الثاني: يتعلق هذا الجزء بقياس أبعاد المتغير المستقل (التحول الرقمي)

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق
منظومة الفاتورة الرقمية					
1.	تقوم الهيئة باعتماد الفاتورة الرقمية لضمان توثيق جميع المعاملات الضريبية.				
2.	تحرص الهيئة على تعميم استخدام الفاتورة الرقمية بين المكلفين.				
3.	تلتزم الهيئة المكلفين بإصدار الفواتير الرقمية.				
4.	تراقب الهيئة صحة الفواتير الرقمية.				
5.	تحديث الهيئة منظومة الفاتورة الرقمية باستمرار.				
المنصات الرقمية					
6.	تعتمد الهيئة منصات رقمية متطورة لربط الجهات الضريبية.				
7.	تستخدم الهيئة منصات الرقمية لتسهيل تسجيل المكلفين.				
8.	تحرص الهيئة على أمن البيانات من خلال استخدام منصات رقمية مشفرة.				
9.	تشجع الهيئة المكلفين على تقديم الإقرارات الضريبية عبر المنصات الرقمية.				
10.	تدرب الهيئة موظفيها باستمرار على التعامل مع المنصات الرقمية.				
التواصل الرقمي					
11.	توفر الهيئة قنوات اتصال رقمية للتواصل مع المكلفين.				
12.	تعمل الهيئة على تطوير وسائل التواصل الرقمي لزيادة الوعي بالتزامات المكلفين.				
13.	تحرص الهيئة على توفير الدعم الفني الرقمي عبر قنوات التواصل الإلكتروني للرد على استفسارات المكلفين.				
14.	تعتمد الهيئة على التواصل الرقمي في حملاتها التعريفية حول القوانين واللوائح الضريبية الجديدة.				
15.	تستخدم الهيئة وسائل التواصل الرقمي لتسهيل عمليات التسجيل الإلكتروني للمكلفين.				

القسم الثالث: يتعلق هذا الجزء بقياس المتغير التابع (الحد من التهرب الضريبي)

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق
16.	تعمل الهيئة على تطوير آليات رصد وتحليل بيانات المكلفين.				
17.	تعتمد الهيئة تقنيات متقدمة لمتابعة الالتزام الضريبي.				
18.	تعتمد الهيئة على آليات التدقيق الإلكتروني.				
19.	تستخدم الهيئة نظام الهوية الضريبية لتتبع ومراقبة الشركات والمؤسسات بدقة.				
20.	تحرص الهيئة على تعزيز الشفافية في الإجراءات الضريبية.				
21.	تقوم الهيئة بتطبيق العقوبات الرادعة على المكلفين المتهربين ضريبياً وفقاً لما ينص عليه القانون.				
22.	تقوم الهيئة بتحليل أنماط الإنفاق والتعاملات المالية للكشف عن الأفعال غير القانونية.				
23.	تعتمد الهيئة على تقارير دورية لمراقبة أداء عمليات جباية الضرائب.				
24.	تتعاون الهيئة مع الجهات الأمنية والقضائية لتبادل المعلومات المتعلقة بالمكلفين المتهربين ضريبياً.				
25.	تنفذ الهيئة حملات تفتيشية للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية.				

القسم الرابع: يتعلق هذا الجزء بقياس المتغير الوسيط (الوعي الضريبي)

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق
26.	تعمل الهيئة على تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.				
27.	تحرص الهيئة على نشر معلومات واضحة عن القوانين الضريبية.				
28.	تقدم الهيئة محتوى مصور وفيديوهات تعليمية توضح كيفية تقديم الإقرارات الضريبية بشكل صحيح.				
29.	تقوم الهيئة بإجراء دراسات استقصائية دورية لقياس مستوى الوعي الضريبي للمكلفين.				
30.	تقوم الهيئة بتحديث ممارسات التوعية بما يتلاءم مع المستجدات في التشريعات والأنظمة الضريبية.				
31.	تقدم الهيئة الدعم والإرشاد الفردي لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.				
32.	تستخدم الهيئة الرسائل النصية لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.				
33.	تستخدم الهيئة الإيميلات لتعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين.				
34.	تعتمد الهيئة على منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الضريبي.				
35.	تتعاون الهيئة مع مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.				

الملحق رقم (2) قائمة أسماء محكمي أداة الدراسة

الجامعة	الرتبة	الاسم	التسلسل
جامعة الزيتونة الاردنية	أستاذ دكتور	اسامه شعبان	1.
جامعة الزرقاء	أستاذ دكتور	زياد عبد الحليم الذبيبة	2.
جامعة الشرق الاوسط	أستاذ مشارك	احمد مرعي	3.
جامعة الشرق الاوسط	أستاذ مشارك	إيناس محمود سعد العبود	4.
جامعة الشرق الاوسط	أستاذ مشارك	ايمن الخزاعلة	5.
جامعة الزرقاء	أستاذ مشارك	حسني خليل الشطرات	6.
جامعة الشرق الاوسط	أستاذ مساعد	نواف عبد الله الجندي	7.